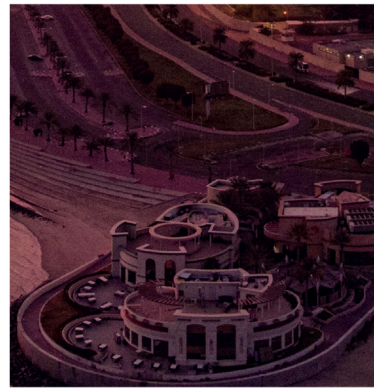
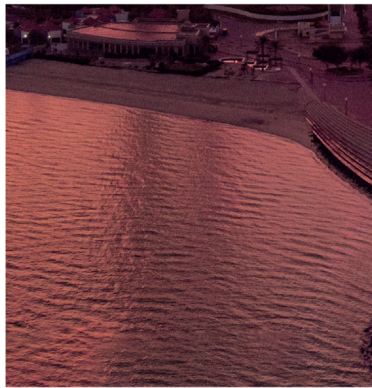




التقرير السنوي 2022 / 2021

للفترة من 1 ابريل 2021 إلى 31 مارس 2022





حضرة صاحب السمو

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد

الشيخ مشعل بن أحمد الجابر الصباح

حفظه الله

الفهرس

15	رؤية ورسالة الهيئة العامة لمكافحة الفساد
17	التقديم
19	المقدمة
21	الباب الأول: نبذة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد
27	الباب الثاني: استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2024/2019) والاستراتيجية الداخلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد
33	الباب الثالث: أنشطة وإنجازات الهيئة العامة لمكافحة الفساد بحسب اختصاصاتها
35	الفصل الأول: كشف الفساد والتحقيق
49	الفصل الثاني: إقرارات الذمة المالية
59	الفصل الثالث: التعاون الدولي
67	الفصل الرابع: التشريعات والقوانين
71	الفصل الخامس: الوقاية من الفساد
81	الفصل السادس: الدعم المؤسسي
85	الباب الرابع: الحساب الختامي

فهرس الأشكال

26	الشكل (1) الهيكل التنظيمي للهيئة
37	الشكل (2) توزيع الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة خلال فترة التقرير
38	الشكل (3) مقارنة لإجمالي الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية
39	الشكل (4) عدد البلاغات التي وردت إلى الهيئة حسب مصدر ورودها خلال فترة التقرير
39	الشكل (5) نسب البلاغات التي وردت إلى الهيئة حسب مصدر ورودها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية
40	الشكل (6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضده خلال فترة التقرير
41	الشكل (7) تقسيم البلاغات التي احتوت على جريمة خلال فترة التقرير
41	الشكل (8) أنواع البلاغات التي احتوت على شبهة جريمة وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية
42	الشكل (9) البلاغات التي تم التصرف بشأنها خلال فترة التقرير
42	الشكل (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية
44	الشكل (11) تصرف النيابة العامة وأحكام المحاكم المختصة في البلاغات المحالة إليها من قبل الهيئة
45	الشكل (12) عدد حالات الرصد وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية
46	الشكل (13) عدد حالات الرصد ضد المشمولين حسب الجهات خلال فترة التقرير
47	الشكل (14) عدد أعمال الضبطية القضائية حسب الجهة خلال فترة التقرير
47	الشكل (15) مقارنة لعدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية
51	الشكل (16) نسبة الإقرارات التي استلمتها الهيئة حسب نوعها (الإجمالي التراكمي)
52	الشكل (17) نسبة الإقرارات التي استلمتها الهيئة حسب نوعها
53	الشكل (18) عدد الإقرارات التي استلمتها الهيئة حسب نوعها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية
53	الشكل (19) عدد الإقرارات التي استلمتها الهيئة وفقاً للمواعيد القانونية
54	الشكل (20) عدد الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية
54	الشكل (21) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية
55	الشكل (22) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً للجهات التي يتبعها المشمولون
56	الشكل (23) عدد الإقرارات التي لم يتم تقديمها رغم فوات المدة القانونية وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية
57	الشكل (24) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية
58	الشكل (25) عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية
79	الشكل (26) درجة وترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2012-2021
84	الشكل (27) أعداد العاملين في الهيئة من 2016 إلى 2021 حسب الجنسية

فهرس الجداول

29	الجدول (1) وضع مبادرات الاستراتيجية الوطنية (2024/2019) من حيث التنفيذ
43	الجدول (2) البلاغات المحالة إلى النيابة العام خلال فترة التقرير
57	الجدول (3) عدد المراسيم والقوانين والقرارات التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم)
69	الجدول (4) مشاريع القوانين حسب حالتها
83	الجدول (5) البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2022-2021
84	الجدول (6) أعداد العاملين في الهيئة من 2016 إلى 2021
87	الجدول (7) ميزانية 2022/2021

رؤية ورسالة الهيئة العامة لمكافحة الفساد



الرؤية

هيئة موثوق بها لمجتمع نزيه وتنمية مستدامة.



الرسالة

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطنية من خلال التوعية والوقاية.

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يصدر التقرير السنوي عن أعمال الهيئة العامة لمكافحة الفساد عن العام 2022/2021، محاطاً بظلال نتائج ترتيب دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي (CPI) للعام 2021، والذي نجحت دولة الكويت في أن تتقدم فيه عن العام الماضي (5) مراكز لتحتل الترتيب (78) من بين (180) دولة، إذ تعد دولة الكويت بين عدد قليل من الدول التي استطاعت التقدم في نتائج هذا المؤشر للعام 2021.

كما أن دولة الكويت تعد صاحبة أعلى متوسط درجات بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبذلك يستمر تحسن موقف دولة الكويت على هذا المؤشر لسنتين متتاليتين.

ولا شك أن نتائج مؤشر مدركات الفساد للعام 2021 إنما تعطي دلالة وتفرض تحدياً، فأما الدلالة فهي أن الهيئة نجحت بالتعاون والتكامل مع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في التغلب على التحديات الدولية الإقليمية والوطنية وتحقيق مستهدفات المرحلة من مشروع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وأما التحدي الذي تفرضه نتائج المؤشر فيكمن في القدرة على المحافظة على هذا التقدم والعمل على زيادة معدله لتصل دولة الكويت إلى المكانة التي تليق بها ونصبو إليها جميعاً، وذلك لن يتأتى إلا باستمرار حالة التساند والتكامل والتعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني؛ فضلاً عن زيادة معدلات الإنجاز في مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

ولما كانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد إذ تزدهر بما تحقق من تقدم على مؤشر مدركات الفساد، فإنها في الوقت ذاته تعي وتدرك تماماً حجم التحديات التي يجب عليها التعااطي معها، ومن أجل ذلك وانطلاقاً من اهتمامها بمتابعة وتطوير أعمالها بشكل يواكب الطموح والتحديات فإن الهيئة تحرص على إعداد ونشر تقارير منتظمة تعرض فيها بكل شفافية ما حققته من إنجازات، وما يواجه عملها من صعوبات، وما تتطلع إلى تحقيقه من أهداف، ومن هذه التقارير هذا التقرير السنوي عن أعمال الهيئة.

لذا نقدم لكم التقرير السنوي عن العام 2022/2021 الذي يغطي الفترة من أول إبريل 2021 حتى نهاية مارس 2022، آمليين أن يفي هذا التقرير بالغرض الذي أعد من أجله، وداعين المولى عز وجل أن يوفقنا إلى خدمة وطننا الحبيب وأن يعيننا على إبقاء رايته عالية خفاقة بين الأمم في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح - أمير دولة الكويت المفدى - وسمو الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح - ولي العهد الأمين - حفظهما الله ورعاهما وسدد على طريق الخير خطاهما.

عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

المقدمة

لا تقف خطورة الفساد عند حد تعدد وتنوع مظاهره وقدرة مقترفيه على تطوير سلوكهم الإجرامي بنفس قدرة أجهزة العدالة وإنفاذ القانون على تطوير آليات وسبل مكافحة الفساد، وإنما يتعدى الأمر ذلك ليشكل الفساد واحداً من أهم وسائل هدم المجتمعات وانهيارها من خلال تأثيره السلبي على مظاهر الحياة، إذ يقضي الفساد على منظومة الدين والأخلاق، ويصيب مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص في مقتل، ويعطل كافة جهود التنمية المستدامة.

ومن جانبها كانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد حريصة على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تكفل الحد من أضرار الفساد وتجفيف منابعه ونشر الوعي العام المناهض له وتهيئة البيئة المواتية للقضاء عليه.

ولعل أبرز ما كانت ولا زالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد حريصة على ترسيخ دعائمه وتطويره هو رفع معدلات الانجاز في مستهدفات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وفي هذا الصدد تشير الاحصائيات إلى حدوث تطور ملحوظ في معدلات أداء معظم الجهات المعنية بتنفيذ محاور الاستراتيجية.

كما عملت الهيئة على زيادة فاعلية المنظومة التشريعية الخاصة بمكافحة الفساد من خلال المساهمة في إصدار قانون حق الاطلاع على المعلومات ولوائحته التنفيذية وتقديم مشروعات بقوانين تجرم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي، وتوسيع نطاق مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن جرائم الفساد وجميع هذه المشروعات مطروحة على مجلس الأمة لإقرارها.

ونظراً لما تمثله منظومة تلقي وفحص إقرارات الذمة المالية فقد طورت الهيئة أنظمتها الآلية على نحو يكفل تسهيل تقديم الخاضعين لإقراراتهم وسهولة استيفائها والتأكد من مطابقتها للقانون وتسريع وتيرة فحصها، وقد أسفرت جهود الهيئة عن ارتفاع نسبة استلام إقرارات الذمة المالية لتتاهز (99.6%) من إجمالي المخاطبين بأحكامها. وفي سياق متصل شهدت الهيئة عملية تلقي الشكاوى والبلاغات عن وقائع الفساد تطوراً ملحوظاً في العام الصادر عنه التقرير المائل ليصل إجمالي ما تلقتة الهيئة من بلاغات وما رصدته من وقائع فساد (1830) بلاغاً ورصداً.

ولم تغفل الهيئة مجال الجانب الوقائي والتوعوي في مكافحة الفساد ودوره في تجفيف منابعه، فكثفت من الورش والندوات والحملات التوعوية سواء تلك التي تستهدف الفئات الخاصة أو الموجهة لعموم المجتمع.

وإدراكاً منها بأهمية مواكبة الركب الدولي في سعيه لتعزيز وتطوير آليات وسبل العمل المشترك الهادف للحد من خطورة جرائم الفساد، فقد انضمت الهيئة في أكتوبر 2021 إلى عضوية الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (Globe Network) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فضلاً عن توسيع نطاق التعاون الثنائي الإقليمي في مجال مكافحة الفساد والذي يؤكد عليه توقيع الهيئة مذكرة التفاهم مع نظيرتها في المملكة العربية السعودية من أجل تبادل الخبرات والمعلومات في نطاق مكافحة الفساد، كل ذلك يأتي بالإضافة إلى المشاركة المتميزة للهيئة في أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في شرم الشيخ، والدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في الرياض.

ويعرض التقرير المائل -إلى جانب نبذة عن الهيئة- تفاصيل عن جهودها في كافة أوجه عملها واختصاصاتها مصحوبة بعروض توضيحية ورقمية لما يحتويه هذا التقرير من بيانات.

الباب الأول

نُبذة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أولاً: النشأة

الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، هي هيئة مستقلة محايدة أنشئت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 24 يناير 2016، والذي تم نشره بتاريخ 1 فبراير 2016 بالجريدة الرسمية.

وقد جاء إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد استجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي نصت في مادتها السادسة على أن «تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد»، كما كان من الدوافع الرئيسة لإنشاء الهيئة، ما كشف عن التطبيق من ضرورة ملحة وحاجة ماسة لقانون مكافحة الفساد، ومن ثم وجود الهيئة في المنظومة التشريعية لكونها استحقاقاً وطنياً حتماً تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

كما يعد صدور مرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016، في شأن إنشاء «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية نقطة الانطلاقة الحقيقية لعمل الهيئة.

1 - الأهداف

حددت المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد أهدافها بما يلي:

- أ- إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.
- ب- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، والتي يتم الموافقة عليها من قبل الأمم المتحدة.
- ج- العمل على مكافحة الفساد، ودرء مخاطره، وآثاره، وملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن ممارسته، وفقاً للقانون.
- د- حماية أجهزة الدولة من الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، ومنع الوساطة والمحسوبية.
- هـ- حماية المبلغين عن الفساد.
- و- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية، والدولية في مجالات مكافحة الفساد.
- ز- تشجيع وتفعيل دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

2 - المهام والاختصاصات

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الهيئة، حدّدت المادة (5) من قانون إنشاء الهيئة جملة من الاختصاصات كما يلي:

- أ- وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للنزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد وإعداد الآليات، والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
- ب- تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها، وفي حال التأكد من وجود شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.
- ج- تلقي إقرارات الذمة المالية، وتشكيل اللجان لفحصها.
- د- حماية المبلغين عن الفساد، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- هـ- إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه، أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات، إذا تبين أنها قد أبرمت عقداً يؤدي لمخالفة أحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- و- متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.
- ز- دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، مع تطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.
- ح- التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.
- ط- دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
- ي- التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة، وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.
- ك- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.
- ل- طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة المتعلقة بها.

- م- إعداد قواعد البيانات وأنظمة المعلومات، وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج، وفقاً للتشريعات النافذة.
- ن- الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.
- س- إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.
- ع- أي مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة وتناط بها.

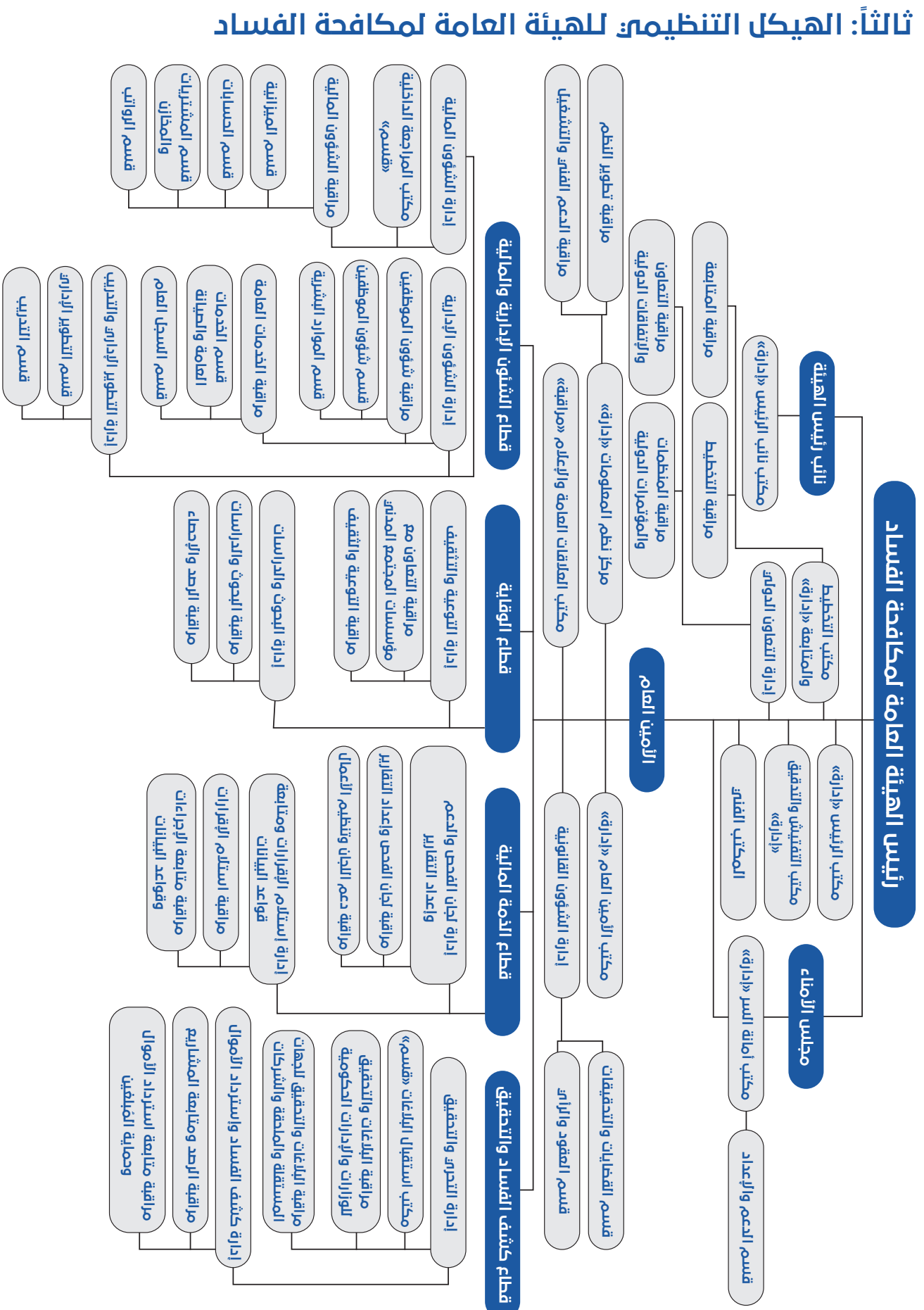
ثانياً: رئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومجلس الأمناء

صدر المرسوم رقم (89) لسنة 2020 بتاريخ 20 يونيو 2020 بتعيين رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء بالهيئة، وذلك على النحو الآتي:

رئيساً	• السيد / عبدالعزيز عبد اللطيف الإبراهيم
نائباً للرئيس	• المستشار/ نواف عبدالله المهمّـل
عضواً	• السيد / خالد عبدالرزاق الخالد
عضواً	• الدكتورة/ مشاعل عبدالعزيز الهاجري
عضواً	• المستشار/ حسام سيد علي بهبهاني
عضواً	• السيد / نواف عبدالله الرشيد البدر
عضواً	• السيد / عبد العزيز منصور المنصور

وقد حددت المادة (9) من القانون رقم (2) لسنة 2016 مدة العضوية في مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، كما تضمن القانون تحديداً لاختصاصات رئيس الهيئة، ومجلس الأمناء.

الشكل (1) الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد



ثالثاً: الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد

الباب الثاني

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة
ومكافحة الفساد (2024/2019)
واستراتيجية
الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أولاً: استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2024/2019)

تأتي «استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» (الاستراتيجية الوطنية) استجابة لتطلعات الشعب الكويتي، مستلهمة جوهرها من منظومة القيم، والفضائل الأخلاقية الراسخة في ثقافة البلاد، مستندة في مضامينها إلى مبادئ ومقاصد الدستور الكويتي، ومتسقة في مكوناتها مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي. وتمتاز بكونها أُعدت بمنهجية علمية متخصصة وفق مسار تشاركي شمل خبرات وطنية ودولية رفيعة المستوى وممثلين عن عدة جهات معنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يعكس كل ذلك تماسك وتكاتف الجميع خلف الغاية السامية التي قامت من أجلها هذه الاستراتيجية، وتأتي متوافقة مع ما تدعو إليه المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال، كما وتتسجم مع مبادئ الديمقراطية مما سيرسخ الشعور بملكية هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني الشامل، وينعكس إيجاباً على حسن تنفيذها.

تمتد هذه الاستراتيجية لفترة خمس سنوات بدءاً من العام 2019 وحتى العام 2024، وترتكز على أربعة محاور (4) وأهداف رئيسية، وتتدرج ضمنها ثلاث عشرة (13) أولوية موزعة على سبع وأربعين (47) مبادرة تقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات مختارة.

يعرض الجدول رقم (1) عدد المبادرات قيد التنفيذ وهي (44) مبادرة، وتُمثل 94% من إجمالي مبادرات الاستراتيجية الوطنية (2024/2019) البالغ عددها (47)، والتي كان من المقرر البدء بتنفيذها وفق الخطة الزمنية للاستراتيجية، ما يعني أن نسبة الالتزام في البدء في تنفيذ المبادرات حسب الخطة الزمنية للاستراتيجية بلغت 94%.

الجدول (1) وضع مبادرات الاستراتيجية الوطنية (2024/2019) من حيث التنفيذ

العدد	المبادرات
44	عدد المبادرات قيد التنفيذ
3	عدد المبادرات التي لم يبدأ تنفيذها
47	الإجمالي

وفيما يلي سيتم عرض ملخص عن المحاور الأربعة في الاستراتيجية الوطنية تشمل عرض نسب الإنجاز لكل محور من محاورها وتطورها عن العام الماضي، بالإضافة للتطرق لأبرز الإنجازات التي تمت في ذلك الشأن.

1 - المحور الأول: القطاع العام

ينصب المحور الأول على القطاع العام بمفهومه الواسع الذي يضم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسات والافراد التابعين لهما، وذلك لأن هذا القطاع يلعب الدور الأساس في الاقتصاد الوطني، ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا المحور بحماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

وتجدر الإشارة إلى أن النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الأول بلغت (45%) بناءً على التقرير السنوي الثاني، حيث كانت (15%) في العام الماضي.

وينعكس التقدم المحرز في مبادرات هذا المحور في عدة أمور لعل أهمها: صدور قانون حق الاطلاع، وما تبعه من ندوات افتراضية تم توجيهها لموظفي الهيئة والجهات الحكومية في الدولة؛ للتعريف بالقانون وأهدافه، وأفضل الممارسات في الدول التي سبقت دولة الكويت في تطبيقه، كما صدرت مدونة السلوك القضائي والنيابة العامة من قبل المجلس الأعلى للقضاء التزاماً من قبل المجلس في انجاز استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من أجل ترسيخ مفاهيم مكافحة الفساد ومنع تعارض المصالح وقواعد الشفافية في العمل القضائي، بالإضافة إلى تعميم مدونة سلوك وظيفي خاصة بأعضاء قوة الشرطة وأخرى للموظفين المدنيين في وزارة الداخلية، كل ذلك بالإضافة إلى انطلاق جهود الهيئة بالتعاون مع الجهات الحكومية والبالغ عددها (18) جهة بهدف تجميع أنظمة تقييم الأداء لموظفي الدولة لإخضاعها للدراسة والتقييم لاختيار النظام الأمثل وعرض النتائج على ديوان الخدمة المدنية.

2 - المحور الثاني: القطاع الخاص

ينصب المحور الثاني على القطاع الخاص الذي يضم كافة الكيانات الوطنية والأجنبية التي تستقر وتعمل في دولة الكويت بهدف تحقيق الربح التجاري وذلك لأن القطاع الخاص غالباً ما يكون عرضةً لمخاطر الفساد لا سيما الرشوة، فهو إما أن يكون محفزاً عليها أو ضحية لها، وفي الحالتين يستوجب هذا القطاع اهتماماً خاصاً في إطار أي استراتيجية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كل ذلك يأتي جنباً إلى جنب أهمية دور القطاع الخاص في مساندة النشاط الحكومي الهادف إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال وتحفيز النشاط الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل القومي.

وتجدر الإشارة إلى أن النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الثاني بلغت (52%) حتى تاريخه، حيث كانت (43%) في العام الماضي.

وينعكس التقدم المحرز في مبادرات هذا المحور في عده أمور لعل أبرزها: اعتماد ورقة العمل المتضمنة توصيات الورشة الخاصة بتشجيع وحماية المبلغين عن الفساد في القطاع الخاص، بالإضافة إلى عقد ورشة عمل نقاشية بعنوان «حوكمة الشركات المملوكة للدولة» بمشاركة عدد من الجهات المعنية من أكاديميين ومتخصصين وأصحاب المصلحة والمجتمع المدني، لمناقشة أهمية حوكمة الشركات وتقييم الوضع الحالي ومراحل وآليات الحوكمة وتحديد العوامل التي تؤثر على مستوى تقدم الحوكمة في القطاع الخاص وتوقعات الشركات في أغسطس 2021 وتم الخروج بتوصيات وضعت معظمها موضع التنفيذ، وفي سياق متصل تم عقد حلقة نقاشية تحت عنوان (حوكمة الشركات العائلية) وذلك استكمالاً للحلقة النقاشية التي تم عقدها في شهر أغسطس، كما تم إعداد ورقة التوصيات وإرسالها لوزارة التجارة والصناعة لمباشرة العمل على تطبيقها على أرض الواقع.

3 - المحور الثالث: المجتمع

ينصب المحور الثالث على المجتمع الذي يشمل المواطنين والمقيمين وكافة الكيانات المدنية التي لا تهدف للربح، إضافة إلى وسائل الإعلام التي تم ضمها هنا نظراً لارتباطها الوثيق بمضامين هذا المحور، بغض النظر عن انتمائها إلى أي من القطاعين العام أو الخاص، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ومناهضة لكافة صور الفساد.

وتجدر الإشارة إلى أن النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الثالث بلغت (48%) حتى تاريخه، حيث كانت (31%) في العام الماضي.

وينعكس التقدم المحرز في مبادرات هذا المحور في عده أمور لعل أهمها: دعم وزارة التربية لإدماج القيم في المناهج التعليمية وتعزيز تدريس المواد الأخلاقية في التعليم العالي من خلال مراجعتها وتقييمها للتأكد من احتوائها على كافة مبادئ النزاهة التي تعزز مفاهيم طلبة الجامعة والتطبيقي والجامعات الخاصة أيضاً، وتنفيذ برامج توعوية لغرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته وشرائحه من خلال الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها، وتنفيذ برامج توعوية للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط الهيئة ودور المواطنين، واعتماد آلية الحوكمة لتعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

4 - المحور الرابع: الهيئات المتخصصة

ينصب المحور الرابع على الهيئات المختصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بما في ذلك الهيئات القضائية والرقابية إضافة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد نظراً لأهميتها الكبرى في إنجاح أي استراتيجية وطنية في هذا المجال بسبب خصوصية ممارسات الفساد وصعوبة العمل على الوقاية منها وكشفها وملاحقتها في ظل التطور التكنولوجي المطرد، وازدياد سرعة ومرونة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود، وقدرة الفاسدين على إخفاء المعلومات وحماية أنفسهم، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المختصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة على المال العام وبناء قواعد وآليات تسهيل العمل المشترك بين جميع هذه الهيئات.

وتجدر الإشارة إلى أن النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الرابع بلغت (40%) حتى تاريخه، حيث كانت (30%) في العام الماضي.

وينعكس التقدم المحرز في مبادرات هذا المحور في عدة أمور لعل أهمها: تحديث الدليل الاجرائي لقطاع كشف الفساد والتحقيق على نحو أصبح معه هذا الدليل أكثر قدرة على تحقيق متطلبات حماية وتشجيع الإبلاغ عن جرائم الفساد من خلال برامج تحفيزية تشمل مكافآت وتكريم للمبلغين عن الفساد الذين تسفر بلاغاتهم عن اكتشاف أو منع وقائع فساد أو استرداد أموال منهوبة، كما أصبح الدليل المطور أكثر تلبية للأهداف الخاصة بسهولة تقديم البلاغات والتعامل معها، وذلك بالإضافة إلى توقيع مذكرات تفاهم متخصصة مع ديوان المحاسبة ووحدة التحريات المالية ومعهد الدراسات القضائية.

ثانياً: استراتيجية الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أطلقت الهيئة العامة لمكافحة الفساد استراتيجيتها الأولى (2019-2024) لتتزامن مع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية بناء على تحليل للعوامل الخارجية لفهم المشهد الخارجي من خلال الاستناد على رؤية كويت جديدة 2035 والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2019-2024) والممارسات الرائدة، كما تم أيضاً إجراء تحليل للعوامل الداخلية المؤثرة لفهم نطاق عمل الهيئة من خلال قانون إنشائها ولائحته التنفيذية وتقييم وضعها الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية الهيئة تضمن تنفيذ (21) مبادرة من مبادرات الاستراتيجية الوطنية وتنفذها الهيئة من خلال القطاعات ووحدات العمل فيها، أما بقية مبادرات ومشاريع استراتيجية الهيئة فتعني ببناء قدرات الهيئة وإمكاناتها لمنحها الثقة الوطنية لتكون مثلاً يحتذى به للقطاع العام.

ولعل أبرز ما تم إنجازه في هذا الشأن هو تحليل برامج التدريب والأدوات المتاحة بشأن مكافحة الفساد والمواضيع ذات الصلة للهيئات الرقابية، وإعداد خطة التعيينات للدرجات الشاغرة الجديدة، في ضوء احتياجات كافة القطاعات من حيث الخبرات والتخصصات المطلوبة ومدى حاجة الوظيفة لها، والعمل على ضمان أقصى درجات الشفافية والنزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في عمليات الإعلان والاختبار والتعيين في الهيئة، كما قامت الهيئة بتحديث معظم أدلة العمل الخاصة بقطاعاتها آخذة في الاعتبار الممارسات والتجارب المستفادة من سنوات العمل السابقة بما يمكن معه تلافي كافة أوجه القصور التي كانت موجودة، والعمل على خلق بيئة وظيفية مشجعة لمنتسبي الهيئة، وزيادة مساحة الإبداع والإنتاج لديهم.

الباب الثالث

أنشطة وإنجازات الهيئة العامة لمكافحة الفساد بحسب اختصاصاتها

الفصل الأول

كشف الفساد والتحقيق

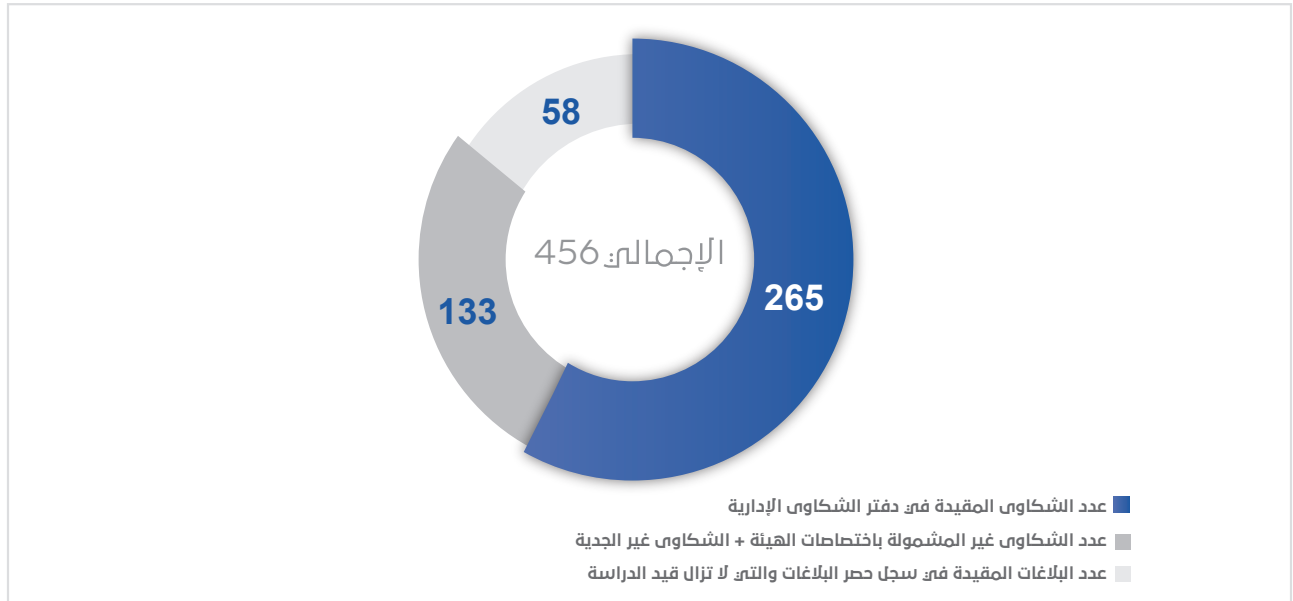
بعد صدور القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية، والمرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية، بدأ عهد جديد في التعامل مع ما اصطلح على تسميته بجرائم الفساد، وأُعطيت الهيئة الصلاحيات اللازمة للتعامل مع هذه الجرائم بالمهنية المطلوبة، وبالتعاون مع كافة الجهات المختصة.

وفيما يلي بيان لأهم الأعمال الخاصة في ذلك الشأن:

أولاً: الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (مكتب استقبال البلاغات)

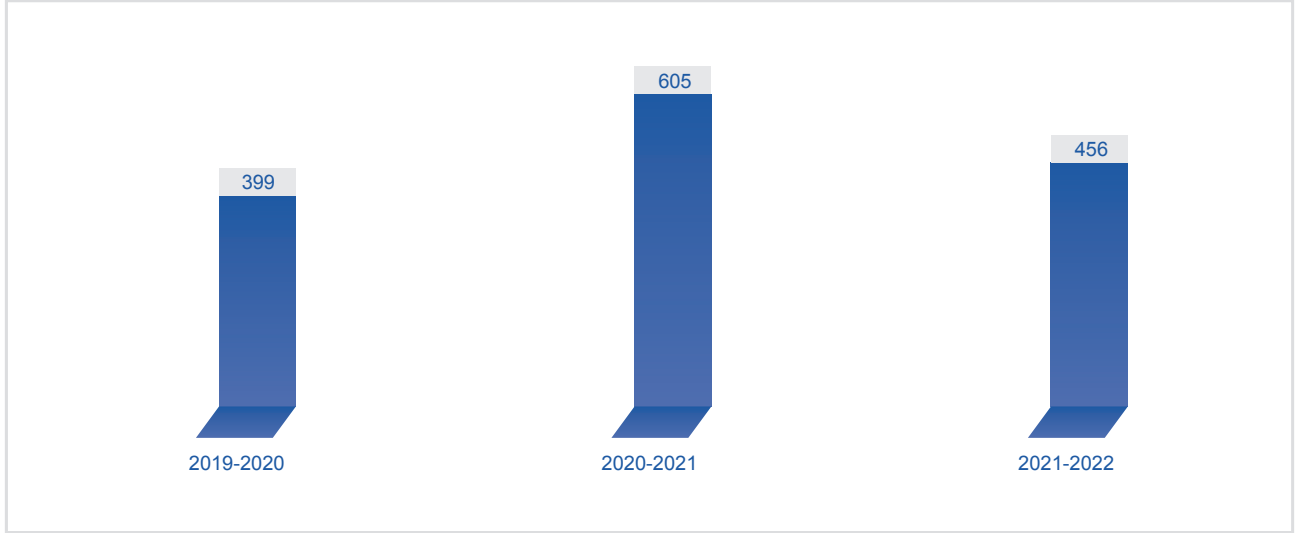
يختص مكتب استقبال البلاغات بالتعامل مع المبلغين بشأن البلاغات والشكاوى المقدمة في المراحل الأولى للبلاغ، والتحقق من توافر كافة الشروط الشكلية والموضوعية لقبول البلاغ، وفي حال توافر الشروط الشكلية والموضوعية في الشكوى، يتم قيدها في سجل حصر البلاغات، وتمنح رقم حصر خاص، وتجدر الإشارة إلى أن مكتب استقبال البلاغات بعد الدراسة والفحص يقوم بقيد الشكاوى التي ترد إليه والتي لا تتوافر فيها الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لقبول البلاغ قانوناً وذلك مؤقتاً في دفتر الشكاوى الإدارية، ويتولى رئيس المكتب التأكد من قيدها والتأشير بأرشفتها بعد إعداد ملف خاص بها.

وقد بلغ اجمالي الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة (456) شكوى وبلاغ خلال فترة التقرير، وهي مقسمة على النحو المبين في الشكل رقم (2).



الشكل (2) توزيع الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة خلال فترة التقرير

ويعرض الشكل رقم (3) مقارنة لإجمالي الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية.



الشكل (3) مقارنة لإجمالي الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية

1 - البلاغات

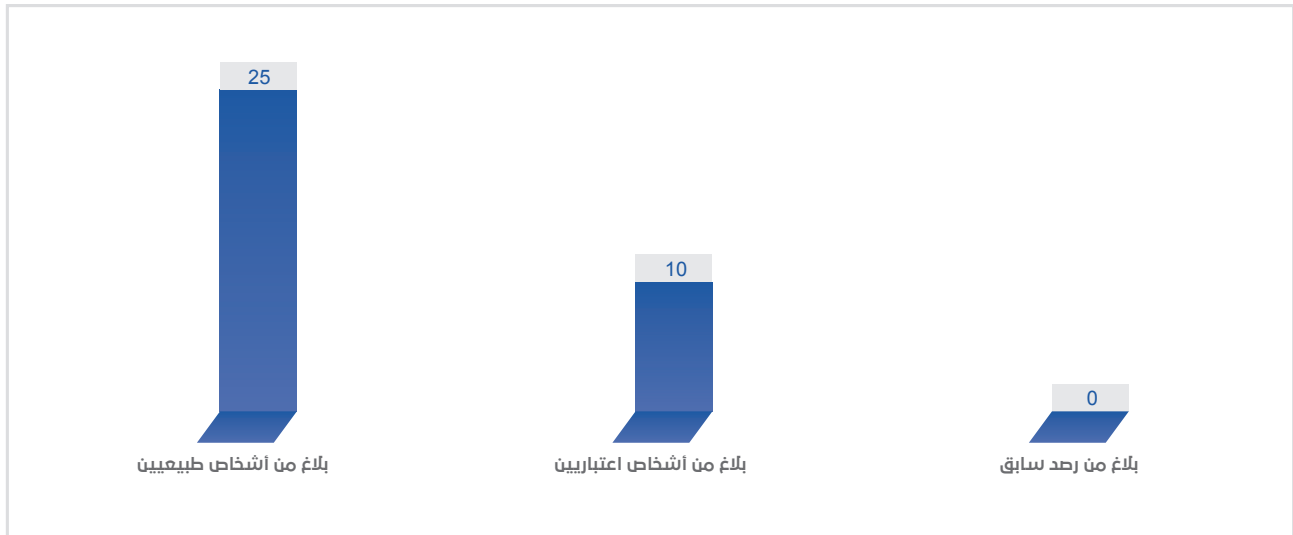
يُنظم الباب الخامس من القانون رقم (2) لسنة 2016 إجراءات البلاغ وحماية المبلغ، حيث يتناول تسهيل وتيسير عملية البلاغ عن جرائم الفساد، وتوفير كافة السبل والضمانات لسلامة المبلغين. وعليه قامت الهيئة باستقبال المبلغين عن جرائم الفساد، وجمع المعلومات والاستدلالات عن وقائع الفساد.

ويعرّف البلاغ على أنه الإعلام، أو الإخبار من شخص طبيعي، أو اعتباري بما لديه من معلومات عن جريمة، أو شروع في جريمة، أو تستر على جريمة، أو تخلص من أدلة جريمة أو مخالفة مالية جسيمة، يقدم إلى الهيئة، أو إلى جهة مختصة بتلقي البلاغات.

تقوم الهيئة بتصنيف البلاغات حسب مصدر ورودها أو حسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضده أو حسب نوع الشبهات الواردة في البلاغات، مما يساعد على مزيد من التحليل والتشخيص، ونورد ذلك التصنيف على النحو التالي:

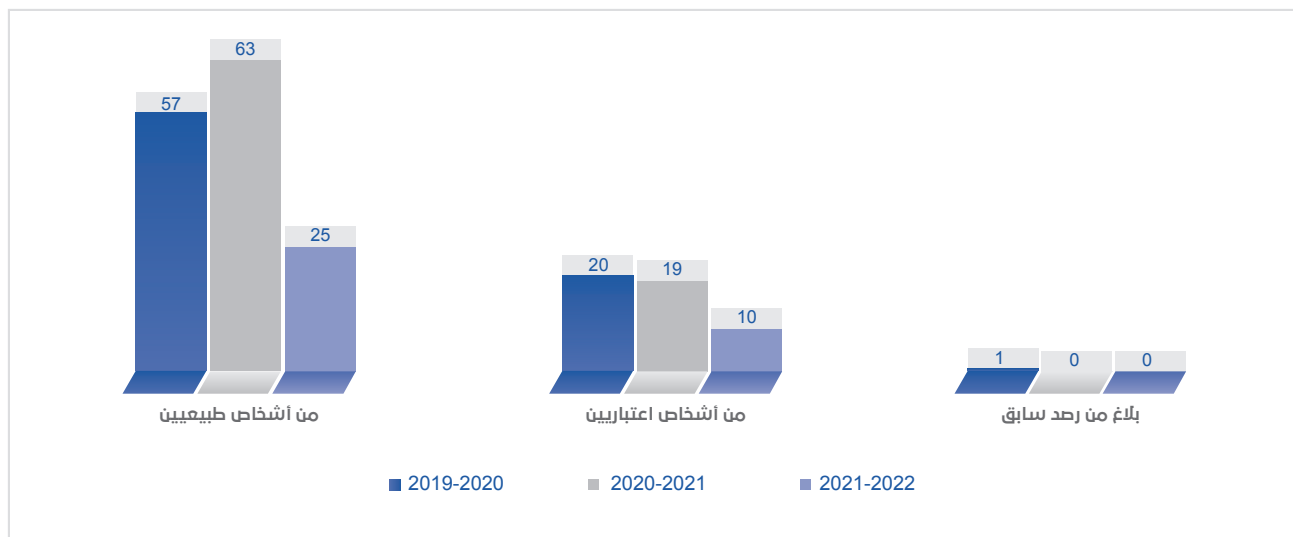
أ- البلاغات حسب مصدر ورودها

قامت الهيئة ببحث ومراجعة البلاغات المقدمة إليها، وجمع الاستدلالات عنها وصولاً إلى التأكد من توافر شبهة جريمة من جرائم الفساد، بما فيها المخالفة المالية الجسيمة، أو جريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع، وخلال فترة التقرير تم قيد (35) بلاغاً، منها (25) بلاغاً بنسبة 71% من أشخاص طبيعيين كما هو موضح في الشكل رقم (4).



الشكل (4) عدد البلاغات التي وردت إلى الهيئة حسب مصدر ورودها خلال فترة التقرير

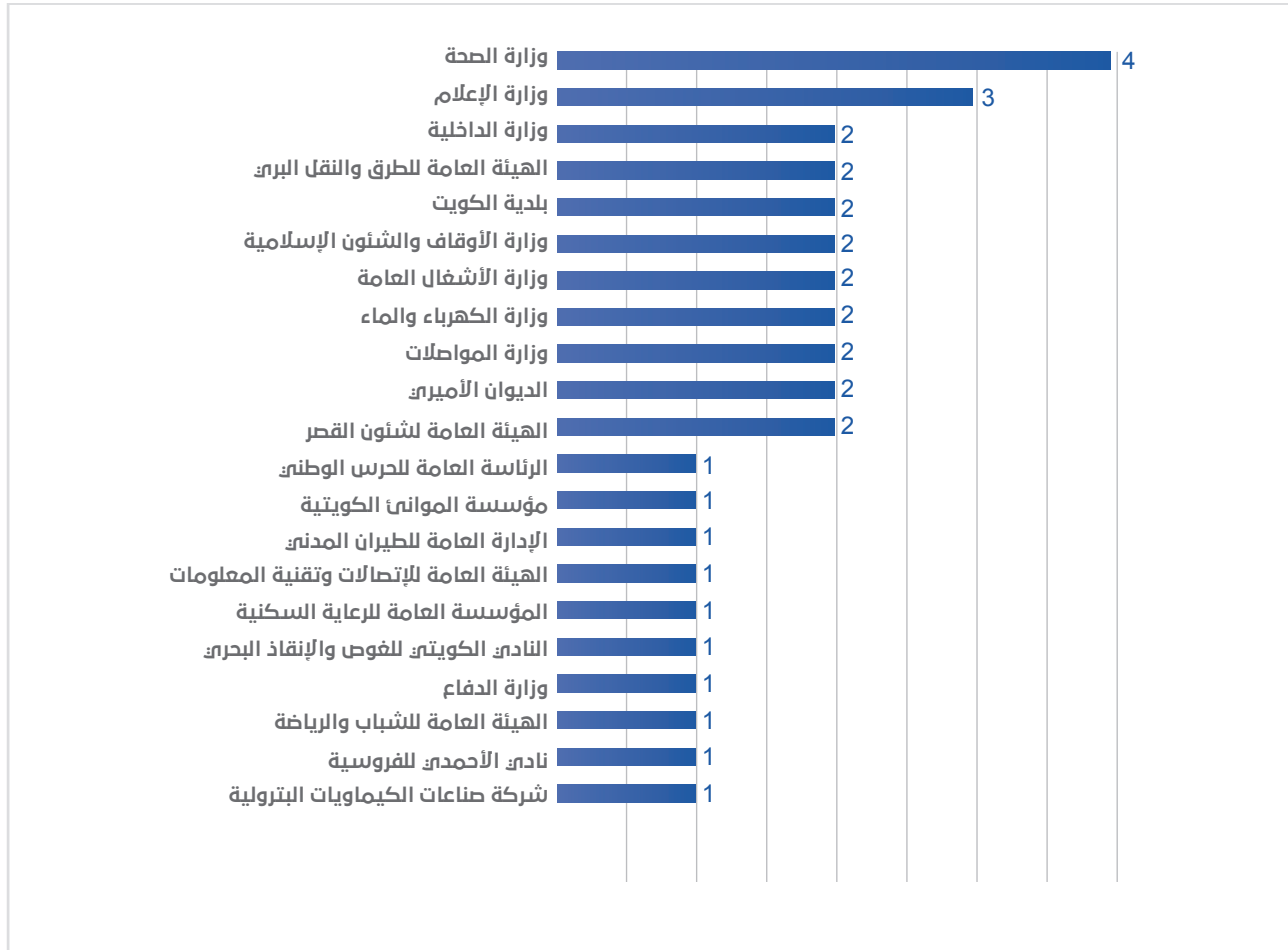
ووفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية فإننا نلاحظ من الشكل رقم (5) أن البلاغات الواردة إلى الهيئة غالباً تكون من أشخاص طبيعيين.



الشكل (5) نسب البلاغات التي وردت إلى الهيئة حسب مصدر ورودها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية

ب- البلاغات حسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضده

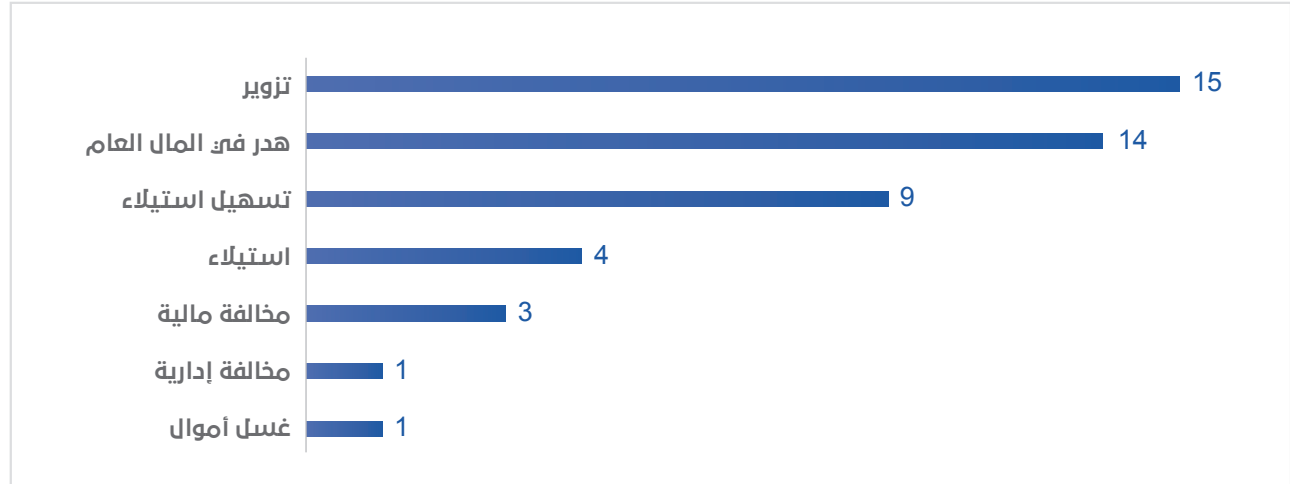
تحتوي بعض البلاغات المقيمة والبالغ عددها (35) بلاغاً لدى الهيئة عدة وقائع اشتركت فيها جهتان أو أكثر بحيث بلغ إجمالي الجهات (21) جهة، وتجدر الإشارة إلى أن 20% من البلاغات واردة ضد خاضعين يعملون لدى وزارة الصحة ووزارة الإعلام. (الشكل رقم 6).



الشكل (6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضده خلال فترة التقرير

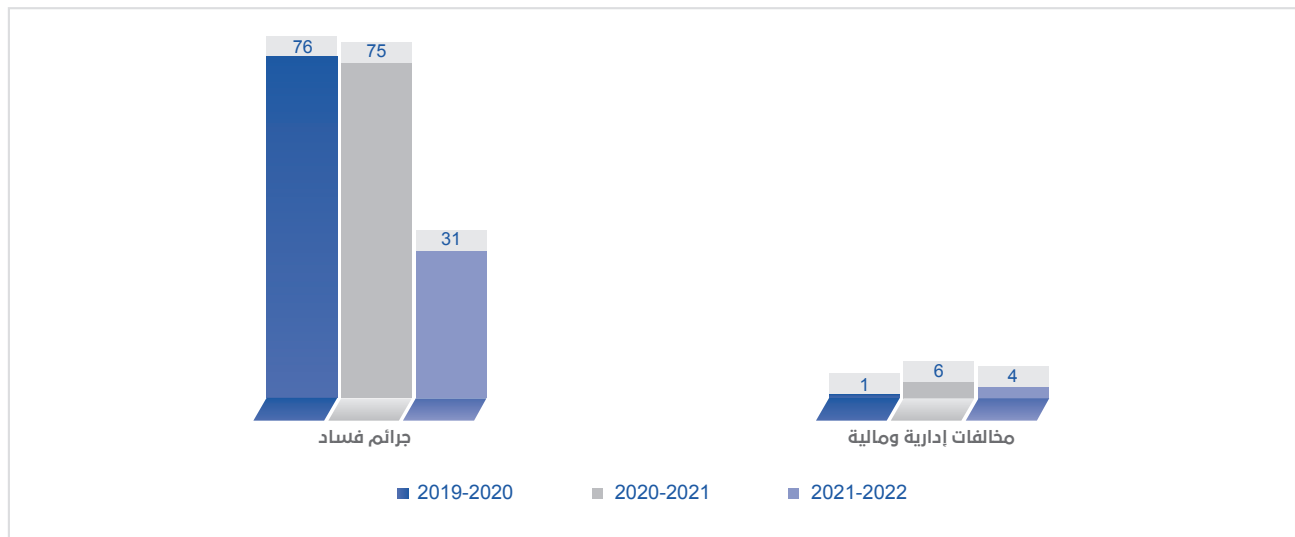
ج- البلاغات حسب نوع الشبهات الواردة فيها

يكمّن دور الهيئة في التحقق وجمع الاستدلالات في ارتكاب جرائم الفساد، بما فيها المخالفات المالية الجسيمة، والاستفادة من الكسب غير المشروع وفقاً لما ورد في القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، إن البلاغات المقيمة في الهيئة والبالغ عددها (35) بلاغاً، جميعها تم فيها ثبوت توافر الاعتقاد بوجود شبهات فساد، منها (31) من جرائم الفساد الواردة في قانون الهيئة، و (3) مخالفات مالية، ومخالفة إدارية واحدة، ويعرض الشكل رقم (7) تفصيل ذلك، علماً بأن البلاغ الواحد قد يحتوي أكثر من نوع من أنواع جرائم الفساد.



الشكل (7) تقسيم البلاغات التي احتوت على شبهات فساد خلال فترة التقرير

ووفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية. نلاحظ من الشكل رقم (8) أن البلاغات المقيدة في سجل حصر البلاغات في الهيئة دائماً تحوي شبهات فساد أكثر من مخالفات إدارية ومالية.



الشكل (8) عدد البلاغات التي احتوت على شبهات أو مخالفات وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية

د- البلاغات التي تم التصرف بشأنها

قامت الهيئة بدراسة وبحث البلاغات المقدمة إليها، وذلك عن طريق التحريات والتحقيق المبدئي وجمع الاستدلالات، وفي حال توافر الاعتقاد المعقول بوجود شبهة جريمة من جرائم الفساد، بما فيها المخالفات المالية الجسيمة، أو الاستفادة من الكسب الغير مشروع، يتم إحالة البلاغ إلى النيابة العامة، أو يتم إحالته إلى الجهة المختصة، أما في حال عدم توافر الشروط الموضوعية لقبول البلاغ؛ توصي الإدارة المختصة في الهيئة بحفظ البلاغ المقدم، وقد بلغ عدد البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير (11) وبنسبة 16% من مجمل البلاغات التي تم التصرف بشأنها. علماً بأن بعض البلاغات وردت إلى الهيئة في فترة سابقة عن فترة التقرير وتم التصرف بشأنها في فترة التقرير. يبين الشكل رقم (9) تصرف الهيئة في البلاغات.



الشكل (9) البلاغات التي تم التصرف بشأنها خلال فترة التقرير

بين الشكل رقم (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية.



الشكل (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية

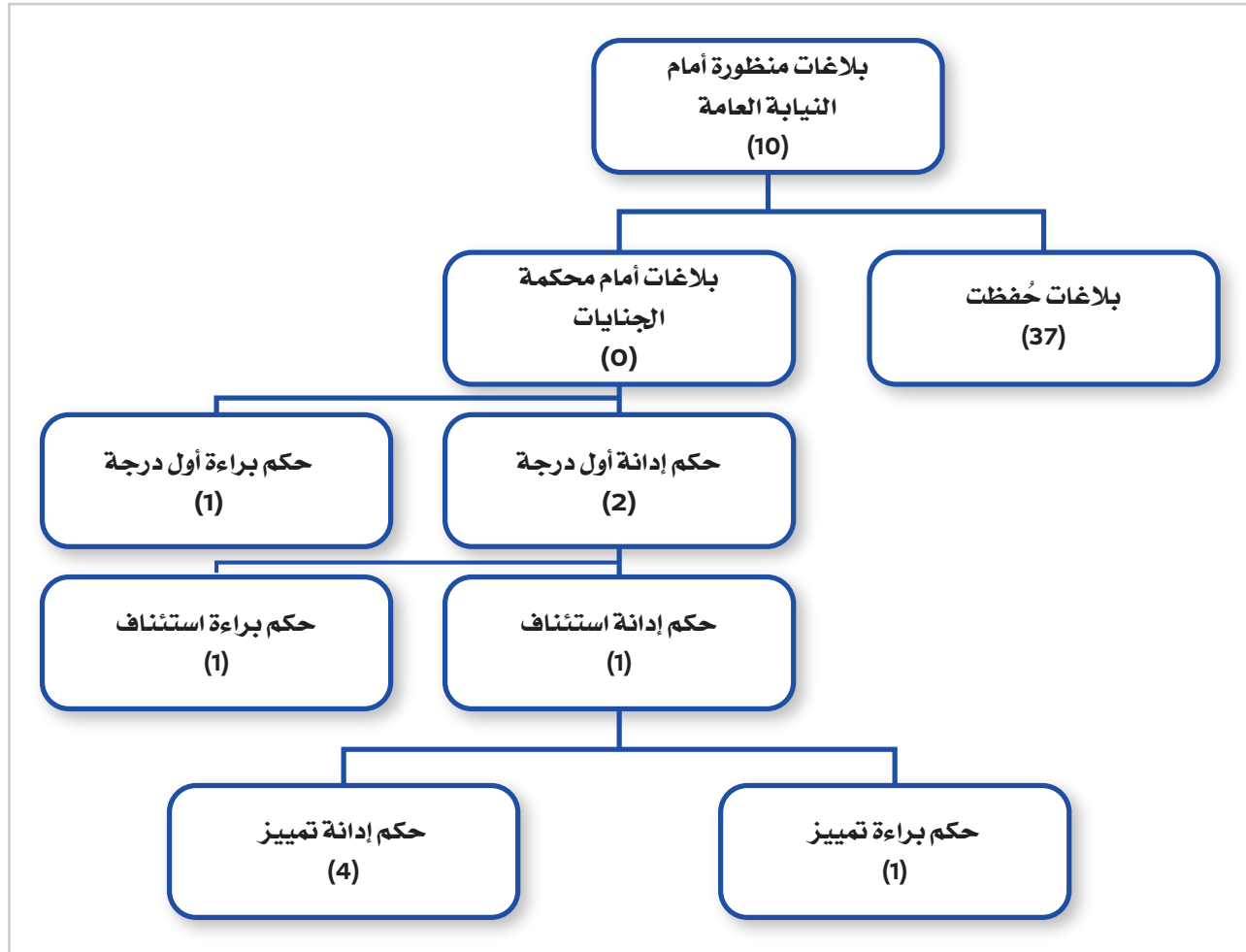
البلاغات المحالة إلى النيابة العامة

نصت المادة (27) من القانون (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، «مع مراعاة أحكام القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء، تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصريف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها». وعليه فإن البلاغات التي تمت إحالتها للنسبة العامة والبالغ عددها (11) يأتي توضيحها في الجدول رقم (2).

الجدول (2) البلاغات المحالة إلى النيابة العام خلال فترة التقرير

العدد	أسباب احالة البلاغ الى النيابة العامة	اسم الجهة
2	- شبهة جريمتي الإضرار العمدي - شبهة جريمتي الإضرار العمدي	الهيئة العامة لشئون القصر
1	- شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام	وزارة الصحة
1	- شبهة جريمة التزوير، وشبهة جرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام	وزارة الداخلية
1	- شبهة جريمة الاضرار العمدي بالمال العام، شبهة جريمة التزوير	بلدية الكويت
1	- شبهة جريمة التزوير، وشبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام	نادي الجهراء الرياضي
1	- شبهة الجرائم المتعلقة بسير العدالة	الإدارة العامة للتحقيقات
1	- شبهة جريمة الاضرار العمدي بالمال العام	وزارة الكهرباء والماء
1	- شبهة جريمة الاضرار العمدي بالمال العام	وزارة الأشغال العامة
1	- شبهة جريمة التزوير، وشبهة جرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام	وزارة الاعلام
1	- شبهة جريمة الاضرار العمدي بالمال العام	وزارة الدفاع
11	الإجمالي	

كما تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد البلاغات التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية إلى 31 مارس 2022 بلغت (58) بلاغاً، وكان التصرف فيها من النيابة العامة والمحاكم المختصة وهو حكم براءة واحد لوزير في محكمة الوزراء من إجمالي البلاغات، والباقي على النحو المبين في الشكل رقم (11).

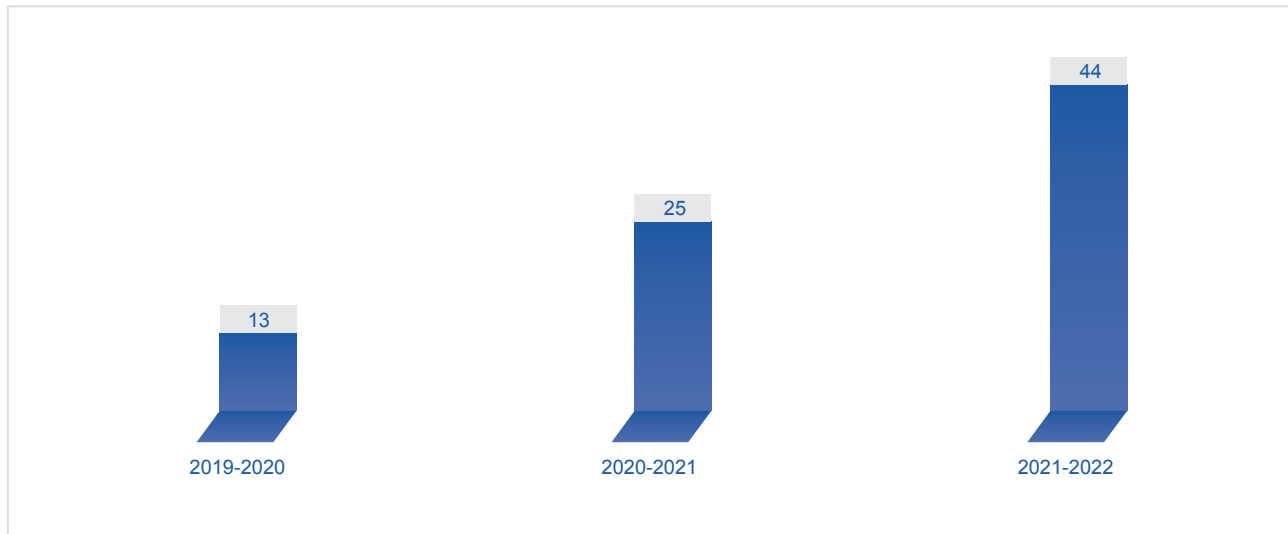


الشكل (11) تصرف النيابة العامة وأحكام المحاكم المختصة في البلاغات المحالة إليها من قبل الهيئة

ثانياً: الرصد

بموجب ما جاء بالمادة رقم (44) من الباب الرابع من المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 والتي تنص على: «تقوم الهيئة بمتابعة ودراسة وقائع الفساد التي تصل إلى علمها بأي طريقة ومن خلال ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة من معلومات وأخبار في هذا الخصوص وطلب التحري عنها وجمع الوثائق والحقائق بشأنها والتصرف فيها»، وعليه قامت الهيئة برصد (44) حالة خلال فترة التقرير. كما قامت بحفظ (9) حالات رصد نهائياً (حيث أن بعض حالات الرصد التي تم التصرف فيها تم استلامها بفترة سابقة من التقرير)، وإحالة (حالة رصد واحدة) إلى النيابة العامة، لوجود (شبهة جريمة التزوير) لدى الهيئة العامة لذوي الإعاقة، وهي لا تزال قيد التحري والتحقيق لديها.

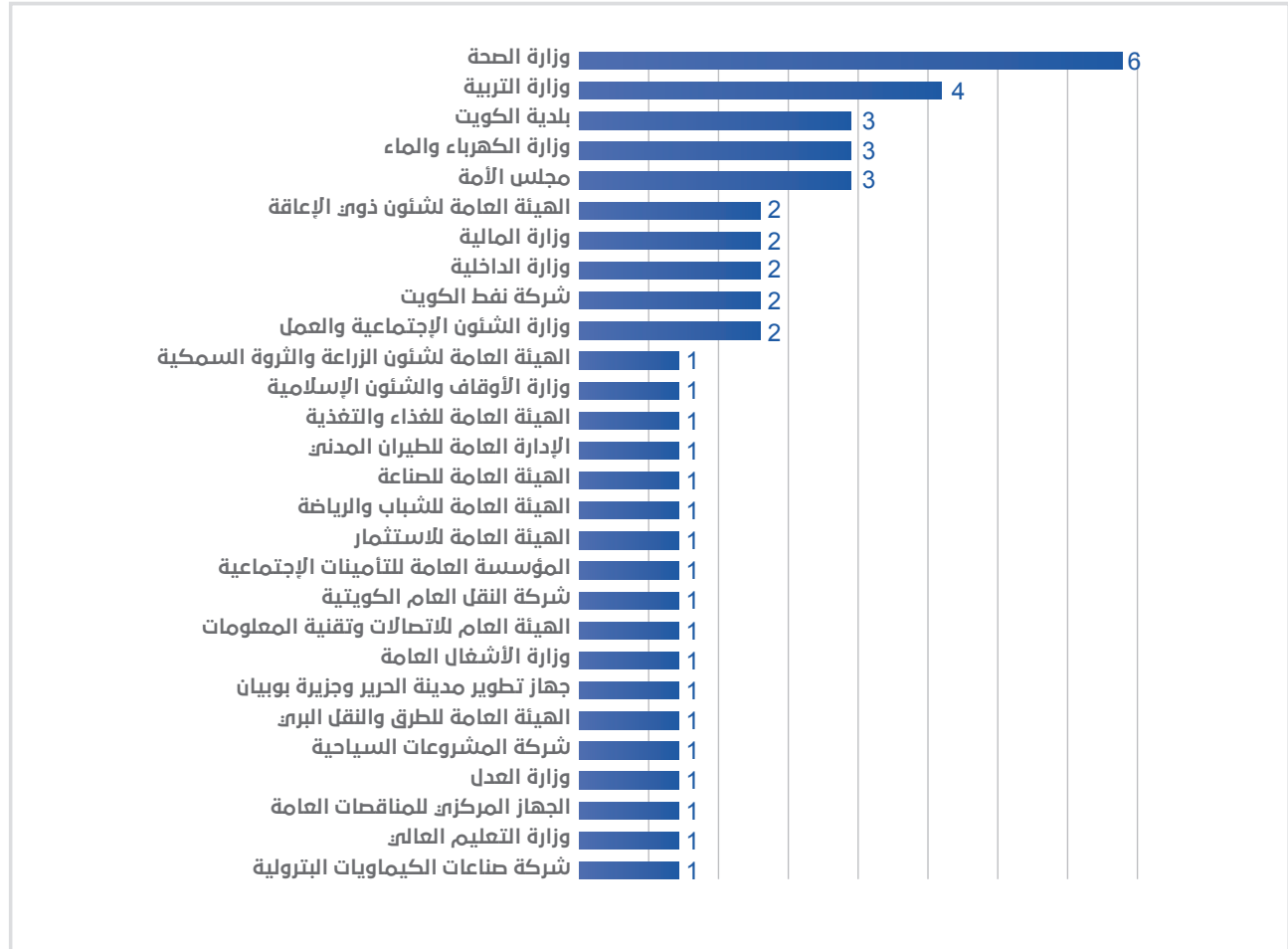
وبمقارنة أعداد حالات الرصد وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية، يتبين ازدياداً مطرداً في أعدادها (الشكل رقم 12). حيث بلغت نسبة الزيادة 68% عن العام 2020-2021؛ بسبب تفعيل المراقبة الخاصة بعملية الرصد في الهيئة من خلال مراقبة الرصد ومتابعة المشاريع، بالإضافة إلى التطوير الذي تم على دليل القطاع بما ازدادت معه معايير الرصد وحالاته وتدابير التعاطي معه وضوحاً، كل ذلك بالإضافة إلى حرص الهيئة على المتابعة والمراقبة للأحداث التي تفرزها الساحة الوطنية وتتضمن تناول أخبار عن شبهات فساد أو اعتداء على المال العام دون انتظار تقديم بلاغات بشأنها، وذلك يعكس أخذ الهيئة بزمام المبادرة في منع وقوعها متى أمكن ذلك، أو سرعة ملاحظتها للتقليل من آثارها السلبية على الحياة العامة.



الشكل (12) عدد حالات الرصد الإخباري وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية

1 - عدد حالات الرصد حول فئات خاضعة تعمل لدى جهات الدولة المختلفة

تم توزيع إجمالي عدد حالات الرصد ضد المشمولين حسب الجهات التي ينتمون إليها الخاضعون وعليه بلغ إجمالي الجهات (28) جهة مختلفة، ويحتوي بعضها على عدة وقائع اشتركت بها جهتان أو أكثر، ويبين الشكل رقم (13) توزيع المشمولين على الجهات حسب حالات الرصد، ويُلاحظ أن وزارة الصحة قد حظيت بالنصيب الأعلى من الرصد.



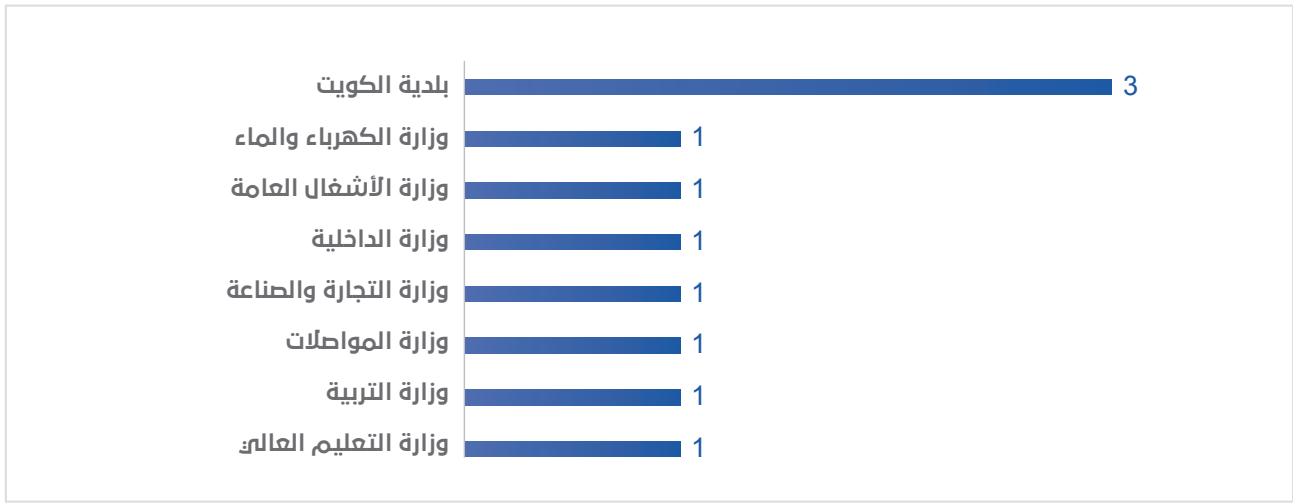
الشكل (13) عدد حالات الرصد ضد المشمولين حسب الجهات خلال فترة التقرير

2 - عدد التقارير الفنية في البلاغات وحالات الرصد

حرصاً على تدعيم أعمال التحري والتحقيق وجمع الاستدلالات الخاصة في البلاغات التي ترد إلى الهيئة، يتم الاستعانة بالموظفين الفنيين للمشاركة في دراسة البلاغات وإبداء الرأي الفني، وخلال المدة المحددة في التقرير تم إعداد (4) تقارير فنية محاسبية و (4) تقارير فنية هندسية بشأن بلاغات واردة إلى الهيئة.

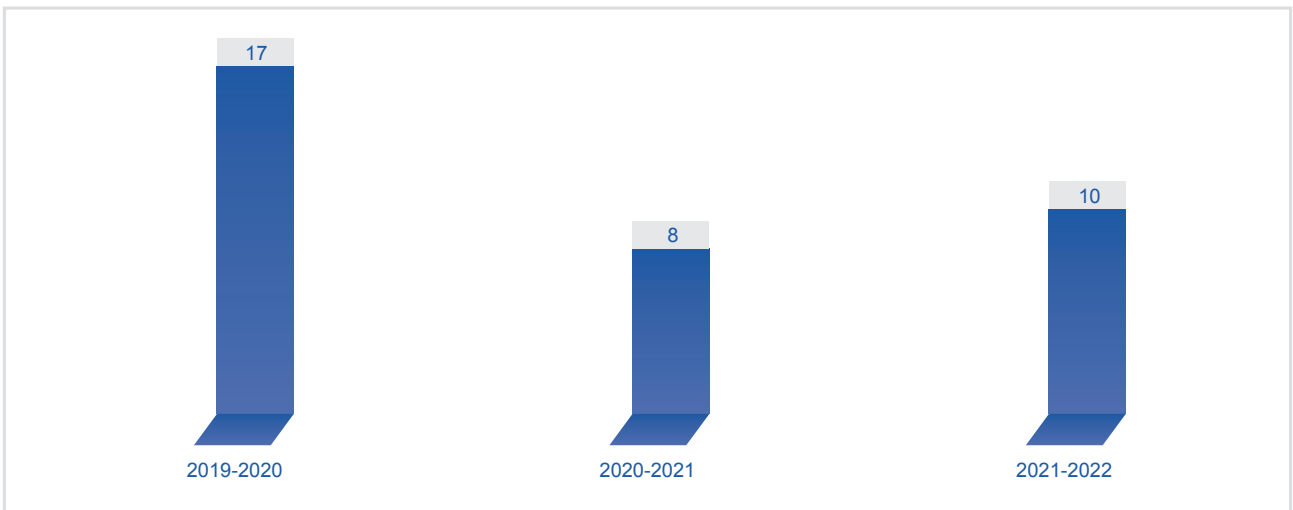
ثالثاً: ممارسة أعمال الضبطية القضائية حسب الجهات

بموجب المادة رقم (14) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية وبناء على القرار رقم (260) لسنة 2016، الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2016 في جريدة كويت اليوم، بشأن منح بعض موظفي الهيئة سلطة ضبط المخالفات، وتحرير المحاضر بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016، قامت الهيئة بإجراء عدد (10) من أعمال الضبطية القضائية خلال فترة التقرير، وتم توزيعها حسب الجهات والبالغ عددها (8) على النحو المبين في الشكل رقم (14)، علماً بأن الضبطية القضائية هي أداة منحها المشرع للهيئة لمساعدتها على استكمال وحسن تحقيق وقائع الفساد، ويتم استخدامها من خلال الأشخاص الذين يصدر قرار بمنحهم هذه الصفة من رئيس الهيئة متى ما تطلب عمل المحقق ذلك.



الشكل (14) عدد أعمال الضبطية القضائية حسب الجهة خلال فترة التقرير

يعرض الشكل رقم (15) عدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية، ونلاحظ أن عدد أعمال الضبطية القضائية منخفض في السنتين الماليتين الأخيرتين 2021-2020 و 2022-2021 على التوالي.



الشكل (15) مقارنة لعدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية

رابعاً: الحماية الإدارية والوظيفية للمُبلغين

كفل القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية ولائحته التنفيذية، العديد من الضمانات لصالح المُبلغين ومن في حكمهم التي تساهم في تشجيعهم على المبادرة بالتقدم ببلاغاتهم وإفاداتهم حول جرائم الفساد ومكافحته على العموم، وقد اعتبر القانون الإبلاغ عن جرائم الفساد واجباً على كل شخص، ومن جهة أخرى، لم يغفل عن حقوق المُبلغ في ممارسة حياته الطبيعية والتمتع بالأمن والسكينة مع أفراد أسرته دون أن يواجه أي إجراءات تعسفية تهدد مستقبله الوظيفي، أو أي أضرار أخرى تمسه بسبب الأعمال الانتقامية التي يتصور أن تُمارس ضده بسبب إبلاغه عن شبهات جرائم الفساد سواء كانت شخصية أو قانونية.

وقد نصت المادة رقم (37) من قانون إنشاء الهيئة على أن «الإبلاغ عن جرائم الفساد واجب على كل شخص وحرية المُبلغ وأمنه وسكنته مكفولة وفقاً لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يقرر ضمانات أخرى في هذا الخصوص ولا يجوز المساس بالمُبلغ بأي شكل من الأشكال بسبب الإبلاغ عن هذه الجرائم».

كما نصت المادة رقم (40) من القانون على «يتمتع المُبلغ بالحماية من وقت تقديم البلاغ، وتمتد الحماية لزوجته وأقاربه وسائر الأشخاص وثيقي الصلة به عند الاقتضاء».

كما جرى نص المادة رقم (41) « تشمل حماية المُبلغ ما يلي:

- 1 - توفير الحماية الشخصية للمُبلغ، وذلك بعدم كشف هويته أو مكان وجوده، وتوفير الحراسة الشخصية له أو محل إقامة جدية إذا لزم الأمر.
- 2 - توفير الحماية الإدارية والوظيفية للمُبلغ، وذلك بمنع اتخاذ أي إجراء إداري ضده وضمان سريان راتبه الوظيفي وحقوقه ومزاياه خلال الفترة التي تقررها الهيئة.
- 3 - توفير الحماية القانونية للمُبلغ، وذلك بعدم الرجوع عليه جزائياً أو مدنياً أو تأديبياً متى استكمل البلاغ الشرط المبطل في المادة رقم (38) من هذا القانون».

الفصل الثاني

إقرارات الذمة المالية

وفقاً لما نص عليه الباب الرابع من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2016 فإن إقرارات الذمة المالية تمثل إحدى الركائز الرئيسية إلى جانب الأعمال الأخرى في الهيئة، ويعتبر مؤشر استلام الإقرارات الإجمالية أحد المؤشرات التي تبرز دور الهيئة في تعزيز النزاهة والشفافية؛ لذا مازالت الهيئة مستمرة في استقبال الملزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وذلك منذ نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016.

وفيما يلي بيان لأهم الأعمال الخاصة بإقرارات الذمة المالية:

أولاً: استلام إقرارات الذمة المالية

1 - إجمالي الإقرارات منذ بداية العمل بنظام الذمة المالية (الإجمالي التراكمي)

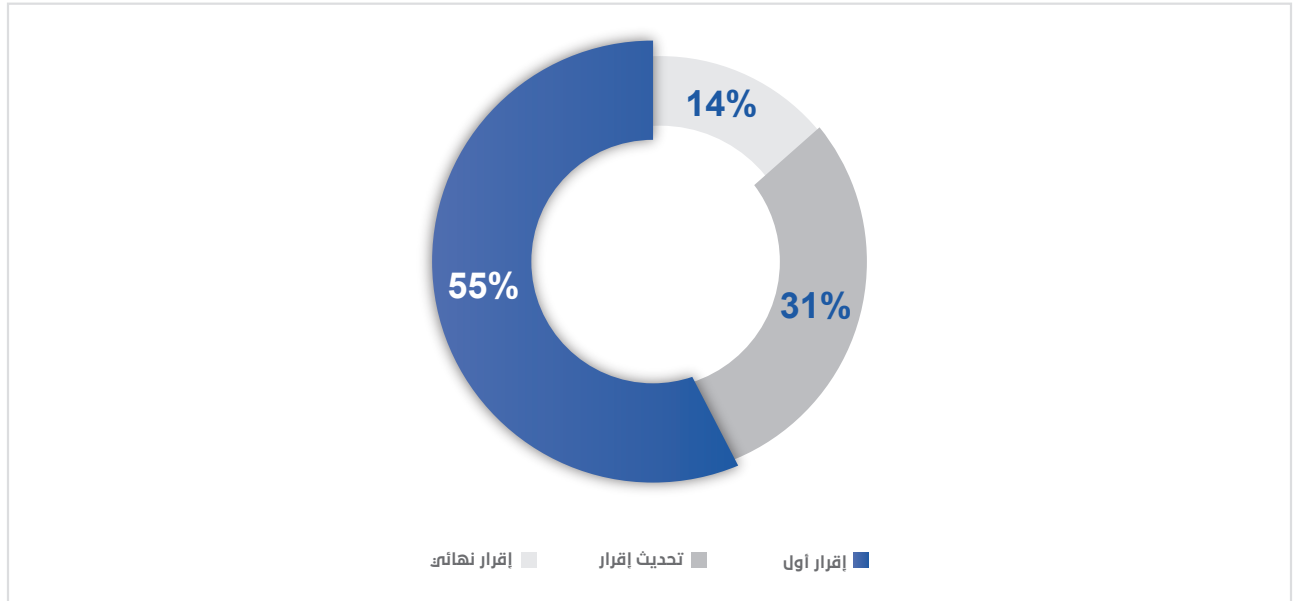
بلغ إجمالي الإقرارات التي استلمتها الهيئة منذ صدور اللائحة التنفيذية 13 نوفمبر 2016 إلى 31 مارس 2022 (الإجمالي التراكمي) عدد (27,896) إقراراً، وعليه بلغت نسبة الإقرارات التي استلمتها الهيئة 99.6%.

أ- (15,416) إقرار أول.

ب- (8,588) تحديث إقرار.

ج- (3,892) إقرار نهائي.

والشكل رقم (16) يوضح نسب كل منها.



الشكل (16) نسبة الإقرارات التي استلمتها الهيئة حسب نوعها (الإجمالي التراكمي)

2 - الإقرارات خلال فترة التقرير

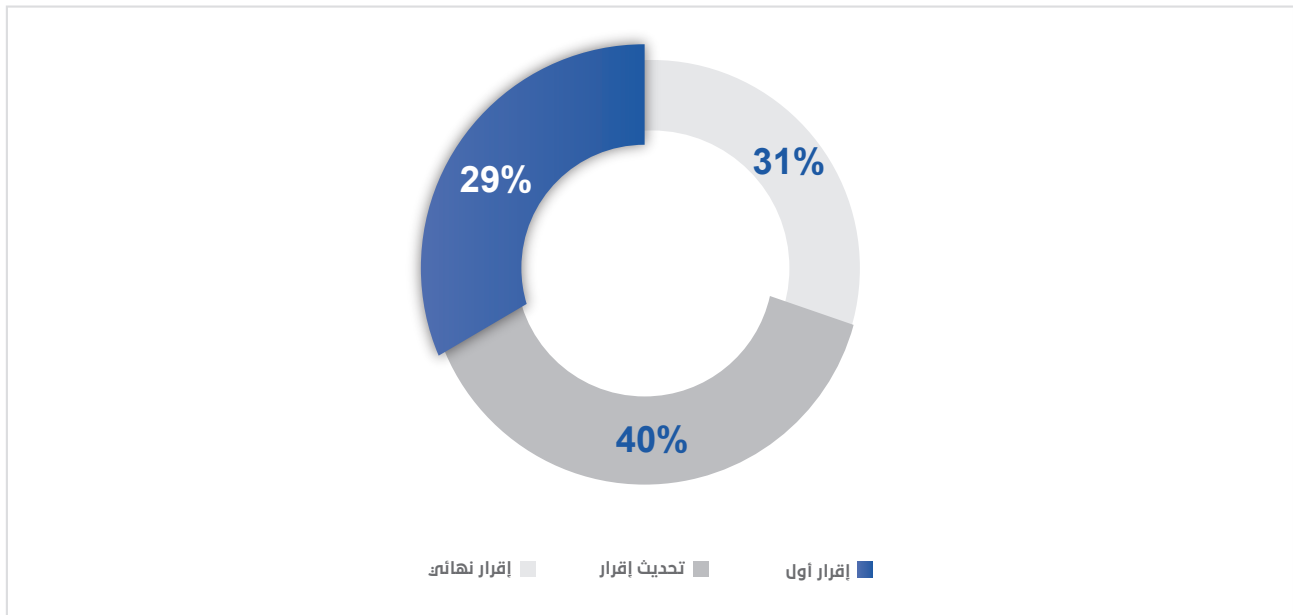
بلغ إجمالي الإقرارات التي استلمتها الهيئة في فترة التقرير عدد (2,762) إقراراً، وتوزع إجمالي الإقرارات المستلمة إلى:

أ- (812) إقرار أول.

ب- (1,107) تحديث إقرار.

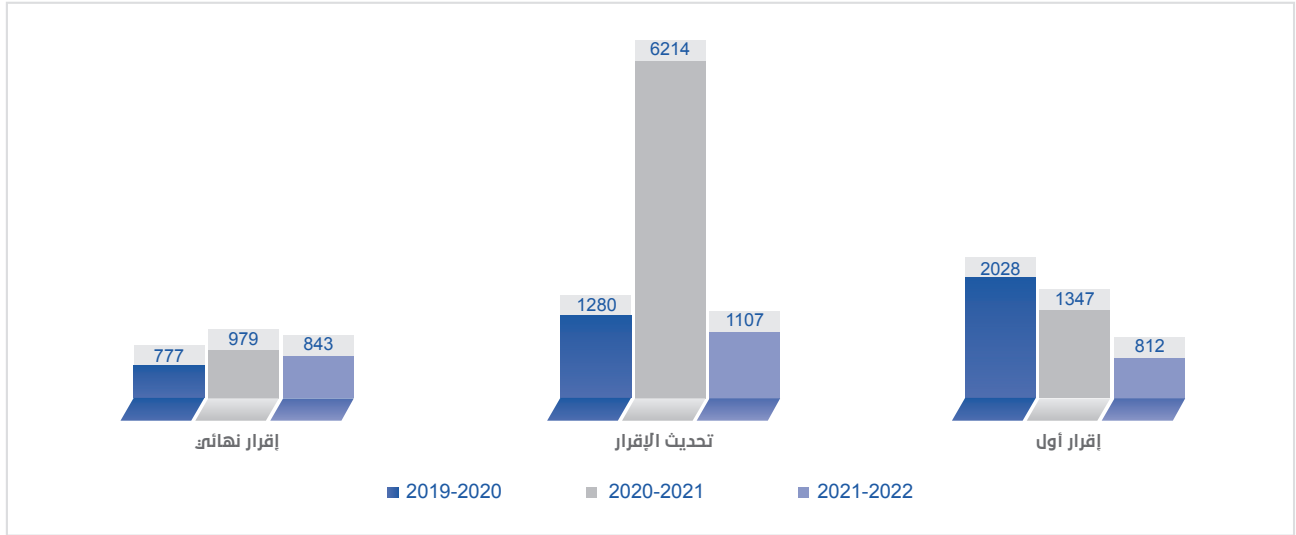
ج- (843) إقرار نهائي.

والشكل رقم (17) يوضح نسب كل منها.



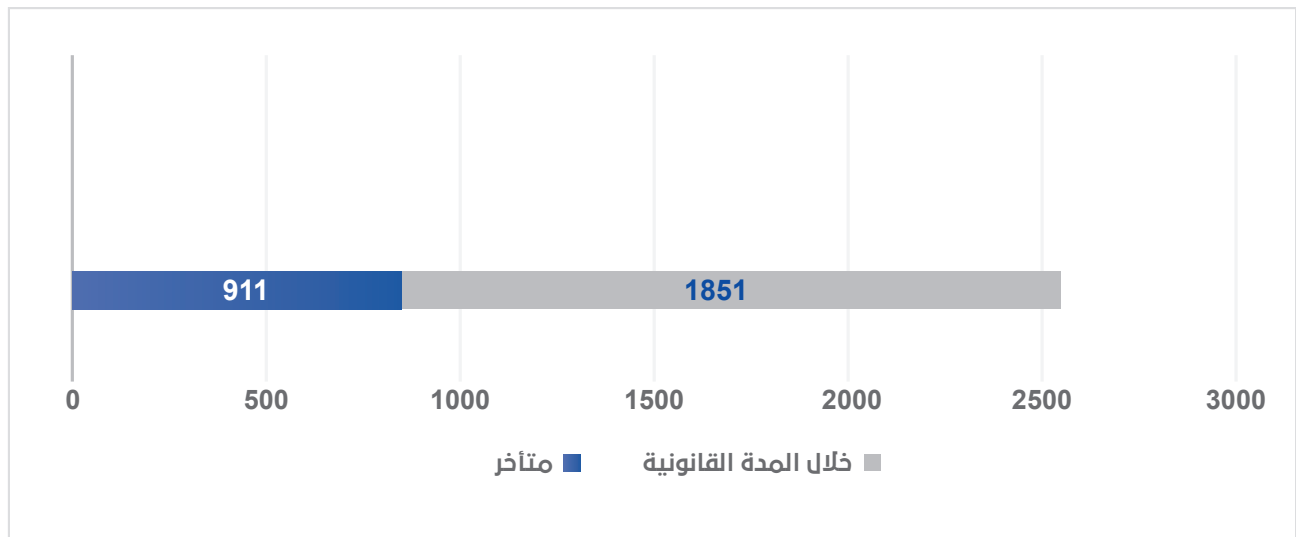
الشكل (17) نسبة الإقرارات التي استلمتها الهيئة حسب نوعها

كما يعرض الشكل رقم (18) عدد الإقرارات حسب نوعها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية، حيث يتضح أن عدد الإقرارات التي تم تحديثها ازداد بشكل ملحوظ في 2020-2021، ويعود سبب ذلك إلى أن بداية فترة تحديث الإقرار الأولى كانت قد حلت في نوفمبر 2019 (أي بعد مرور 3 سنوات من استلام الهيئة الإقرار الأول في نوفمبر 2016) حيث استمر تحديث الإقرارات، ومن المتوقع أن يتكرر ذلك الارتفاع كل ثلاث سنوات أي قد نراه يتكرر في عام 2023.



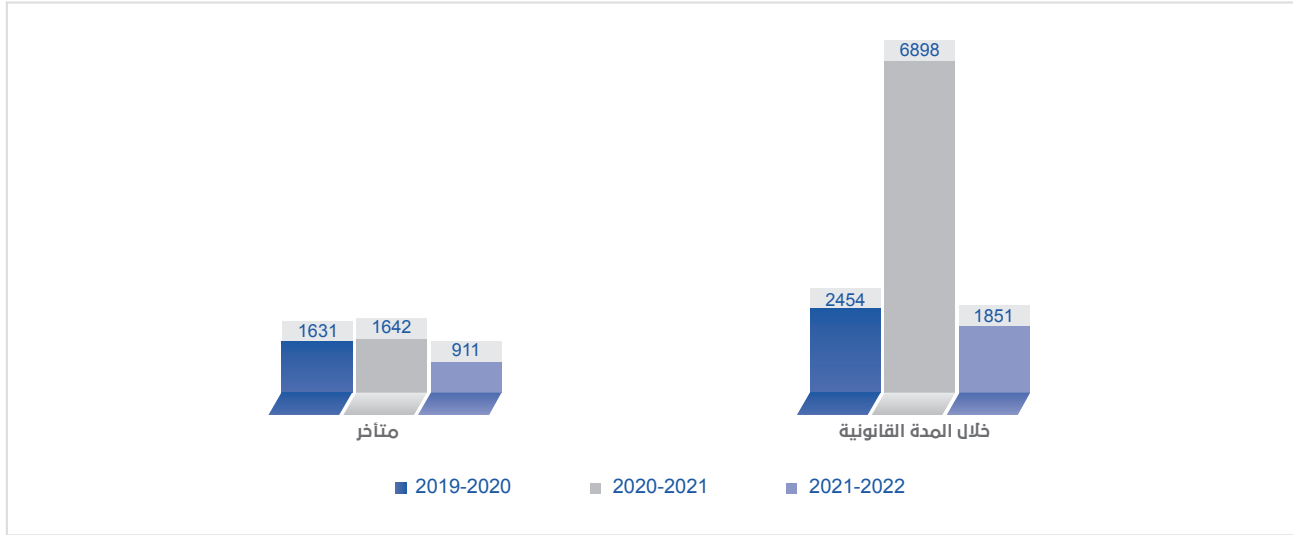
الشكل (18) عدد الإقرارات التي استلمتها الهيئة حسب نوعها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية

ويوضح الشكل رقم (19) تصنيف الإقرارات التي استلمتها الهيئة وفقاً للمواعيد القانونية خلال فترة التقرير.



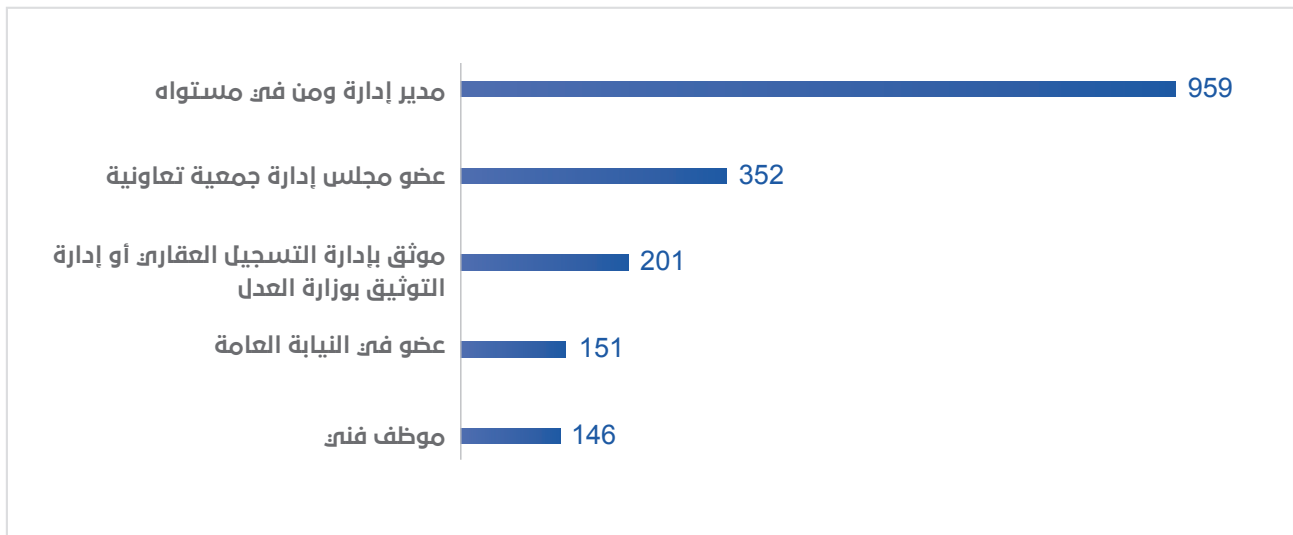
الشكل (19) عدد الإقرارات التي استلمتها الهيئة وفقاً للمواعيد القانونية

كما يعرض الشكل رقم (20) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية، علماً بأن نسبة الإقرارات التي تم استلامها خلال المدة القانونية في المدد الثلاثة تتعدى 60%.



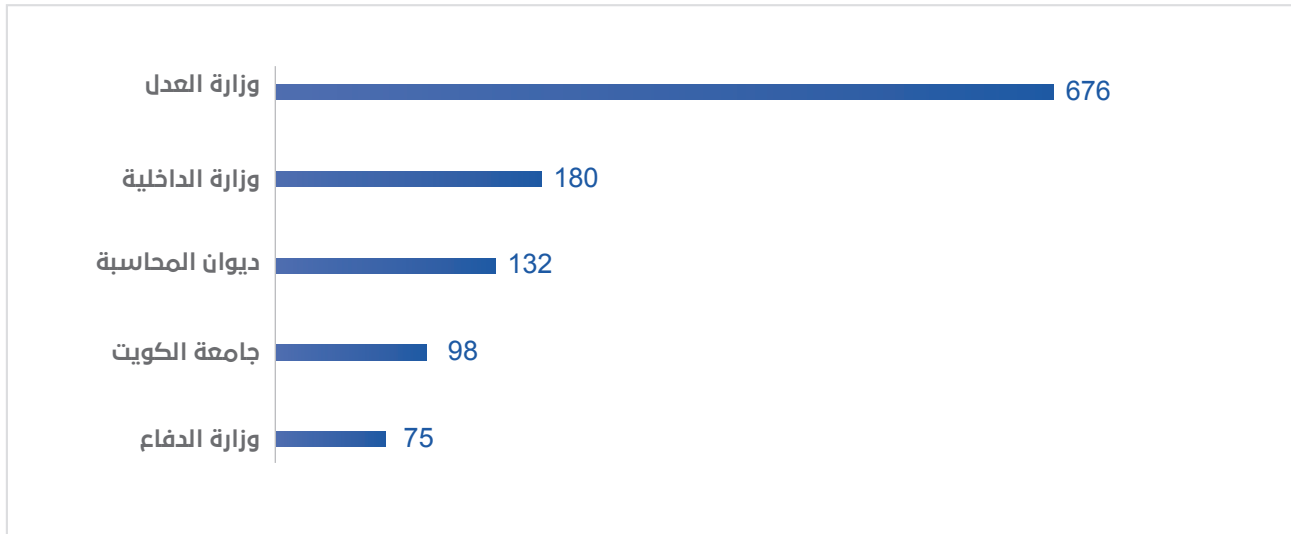
الشكل (20) عدد الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية

يعرض الشكل رقم (21) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها خلال فترة التقرير وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية، ويتضح منه أن أعلى صفة وظيفية هي (مدير إدارة ومن في مستواه).



الشكل (21) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية

ويعرض الشكل رقم (22) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس جهات يتبعها الممولين خلال فترة التقرير. ويتضح منه أن أعلى جهة يتم استلام الإقرارات من موظفيها هي وزارة العدل وذلك لارتفاع أعداد موظفيها الخاضعين لأحكام قانون الذمة المالية مقارنة بباقي الجهات الحكومية.

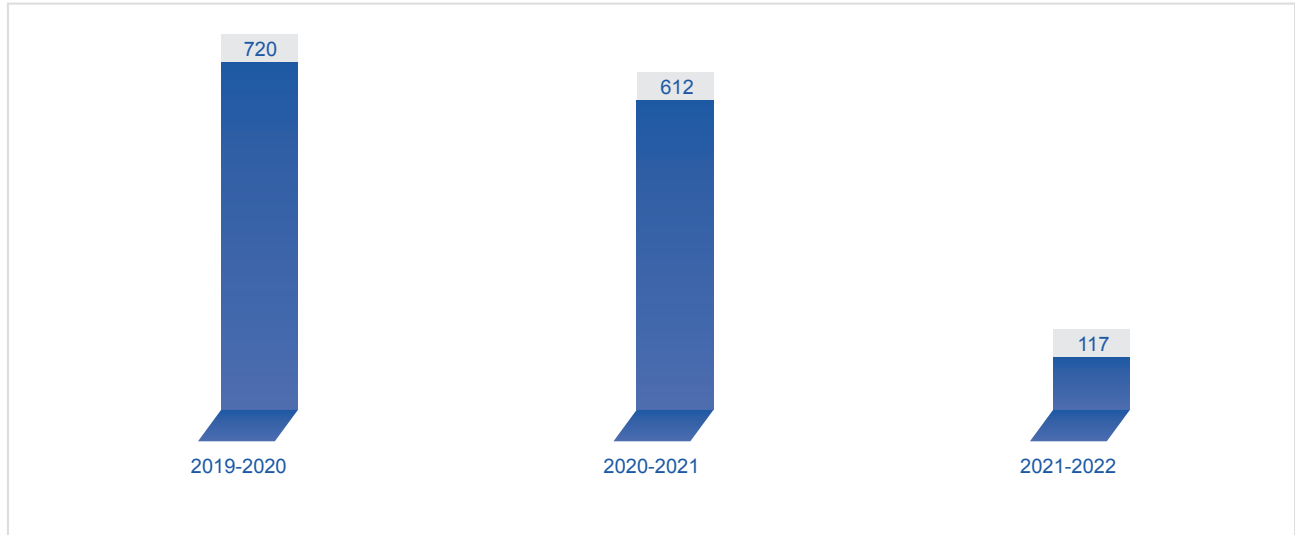


الشكل (22) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً للجهات التي يتبعها الممولون

3 - الخاضعين الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية

تجدر الإشارة إلى أن عدد الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية إلى 31 مارس 2022 بلغ (117) شخصاً، وقد قامت الهيئة بالتواصل مع الجهات التي يتبعون لها وتزويدهم بكشوف بأسمائهم؛ للتنبيه عليهم بضرورة تقديم الإقرار لانقضاء المواعيد القانونية، والتواصل معهم بشكل مباشر من خلال إرسال رسائل تنبيه نصية تلقائياً بمواعيد التقديم، ويتم بشكل دوري رصد هذه الحالات وإحالتها إلى جهات الاختصاص؛ لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

يوضح الشكل رقم (23) مقارنة لأعداد الإقرارات التي لم يقدمها أصحابها رغم فوات المواعيد القانونية وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية، وتجدر الإشارة إلى أن عددهم كان مرتفعاً في 2020/2019 بسبب ظروف جائحة COVID-19 بحيث كان يشمل أعداد الخاضعين الذين تنطبق عليهم حالات الإعفاء (الفئات المعرضة للمخاطر الصحية)، ونرى انخفاض عدد الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية بنسبة 81% في 2022-2021 عن السنوات الماضية؛ بسبب عودة الحياة لطبيعتها بشكل تدريجي والانتقال إلى المرحلة الخامسة من خطة الحكومة للعودة للحياة الطبيعية المرتبطة بجائحة COVID-19، بالإضافة إلى حرص الهيئة على التواصل معهم بشكل مباشر من خلال الاتصال هاتفياً؛ لحثهم على تقديم إقرارات ذمتهم المالية، والحملات التوعوية المستمرة في هذا المجال.



الشكل (23) عدد الإقرارات التي لم يتم تقديمها رغم فوات المدة القانونية وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية

4 - متابعة تحديث بيانات المشمولين بنظام الذمة المالية

نصت المادة الثانية من القانون (2) لسنة 2016 على أن: « تتولى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون.» وفي سبيل ذلك قامت الهيئة بما يلي:

- أ- إرسال كتب دورية لتحديث بيانات المقرين لجميع الجهات التي يتبعها المشمولين، وكتب طلب البيانات الناقصة من الجهات، وكتب تعريف الجهات بكيفية الاستعلام عن موعد تحديث الإقرار عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة.
- ب- تلقي الكتب الصادرة من الجهات الحكومية بشأن تحديث بيانات المشمولين بنظام الكشف عن الذمة المالية التابعين لها بشكل دوري، وتتضمن تلك الكتب نسخ من القرارات الإدارية ذات الصلة بالمشمولين، وقامت الهيئة بمراجعة البيانات التي ترد إليها من الجهات ومطابقتها بالبيانات المسجلة في النظام الآلي للذمة المالية (FDS)، ويتم تحديث البيانات إن لزم، كما قامت بأرشفة تلك القرارات آلياً بما يضمن حفظها بطريقة آلية تساهم في سرعة الوصول إليها عند الحاجة.

ج- إرسال رسائل تنبيه نصية للمشمولين فور ورود بيانات توجب تقديم إقرار الذمة المالية وعلى عدة مراحل كما يلي:

- عند تحديث بيانات المشمولين في النظام الآلي FDS، وبداية المدة القانونية لتقديم الإقرار.
- قبل انقضاء المدة القانونية بأسبوعين على الأقل.
- بعد انقضاء المدة القانونية.

كما تمت متابعة المراسيم والقرارات الصادرة في (52) إصداراً من الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، وذلك لمتابعة المراسيم والقرارات بشأن اشهار جهات، ولحصر بيانات المزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، من خلال متابعة قرارات تشكيل أو حل اللجان أو المجالس أو الهيئات الحكومية، وقرارات التعيين الإدارية لأي من الوظائف المشمولة، أو قرارات الإحالة إلى التقاعد، أو العزل الوظيفي، ويوضح الجدول رقم (3) أعداد القرارات والمراسيم خلال الفترة.

الجدول (3) عدد المراسيم والقوانين والقرارات التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم)

العدد	الحالة
5	المراسيم والقوانين بشأن اشهار جهات
106	المراسيم والقرارات بشأن المشمولين بنظام الذمة المالية
111	الإجمالي

ثانياً: فحص إقرارات الذمة المالية

تم تشكيل لجان لفحص إقرارات الذمة المالية وفقاً للمناصب والمسميات الوظيفية للمشمولين لأحكام القانون رقم (2) لسنة 2016، والقيام بآلية تنظيم الفحص وفقاً لما نصت عليه اللائحة التنفيذية للهيئة.

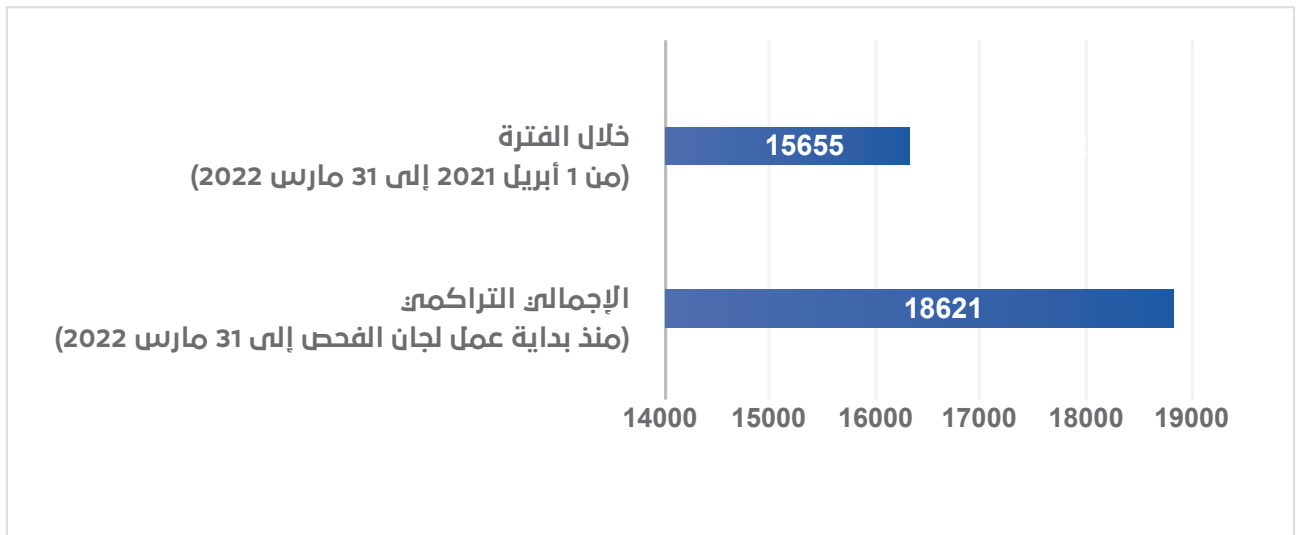
تضم الهيئة خمسة لجان فحص، لجنة واحدة لكل من الفئات الوظيفية (أ-ب)، وثلاث لجان للفئات الوظيفية (ج)؛ يترأسها جميعاً أعضاء مجلس الأمناء في الهيئة، وتضم تلك اللجان في عضويتها مختصين ماليين، ومحاسبين، وقانونيين، وإشرافي وموظفي الهيئة.

1 - إجمالي الإقرارات التي تم فحصها منذ بداية العمل بلجان الفحص (الإجمالي التراكمي)

بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي تم فحصها منذ بداية عمل لجان الفحص إلى 31 مارس 2022 عدد (18,621) إقرار، وعليه بلغت نسبة فحص الإقرارات (67%).

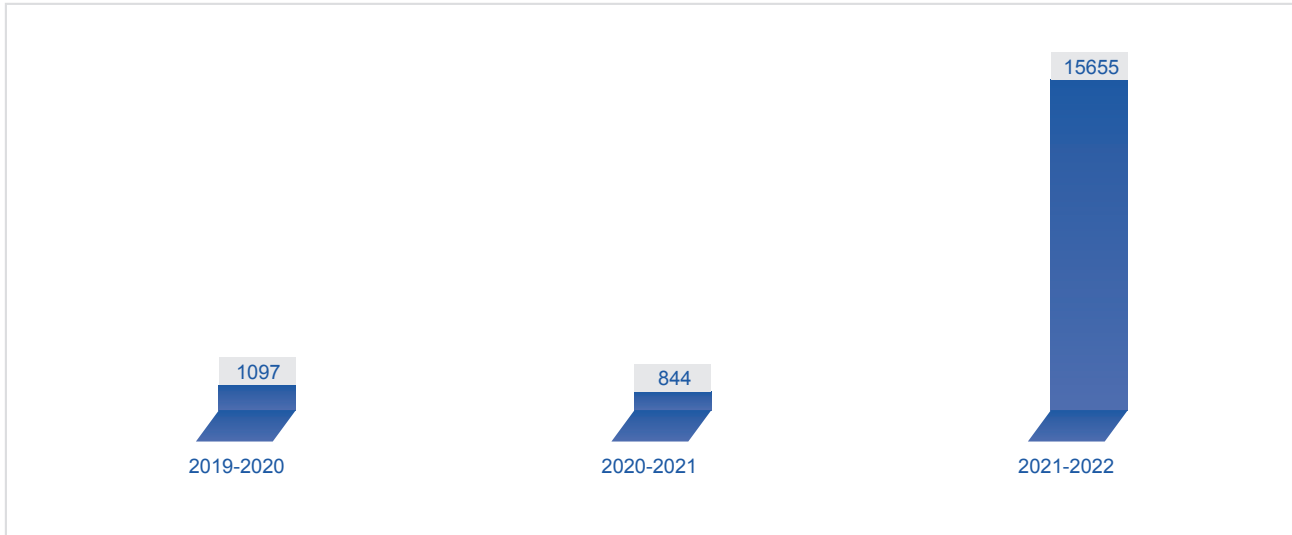
2 - الإقرارات التي تم فحصها خلال فترة التقرير

بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي تم فحصها خلال فترة التقرير عدد (15,655) إقرار. يعرض الشكل رقم (24) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية.



الشكل (24) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية

وبمقارنة عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية فإننا نرى ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الفحص في 2021-2022 كما هي موضحة في الشكل رقم (25).



الشكل (25) عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر ثلاث سنوات مالية

3 - أسباب فحص الإقرارات

تتنوع أسباب فحص إقرارات الذمة المالية حسب ما ورد في القانون رقم (2) لسنة 2016، ولائحته التنفيذية والآليات الداخلية التي وضعتها إدارة لجان الفحص في الهيئة لتشمل التالي:

- أ- كشوفات دورية، وهي تشمل كافة الخاضعين الذين قدموا إقرارات الذمة المالية.
- ب- بلاغ، وهي الحالات التي يرد بشأنها بلاغ أو رصد إخباري بناء على طلب من قطاع كشف الفساد والتحقيق أو قطاع الذمة المالية في إطار تكامل أعمال القطاعات في الهيئة.

الفصل الثالث

التعاون الدولي

يعد التعاون الدولي في إطار أجهزة مكافحة الفساد والمنظمات الدولية المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية، واحداً من أبرز المتطلبات المعنية بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وانطلاقاً من اختصاصات الهيئة تسعى «نزاهة» نحو تعزيز أوجه التعاون على المستوى الدولي كما تحرص الهيئة على تعزيز تعاونها الإقليمي من خلال جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وإبرام مذكرات تفاهم ثنائية مع بعض الدول الشقيقة والصديقة، والانضمام للمنظمات والشبكات الدولية المتخصصة، وعقد برامج تدريب بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية ببناء القدرات، وذلك بجانب المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات والفعاليات الدولية ذات العلاقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ومن هذا المنطلق قامت الهيئة من منظور التعاون الدولي بما يلي:

أولاً: مذكرات وبروتوكولات التعاون التي تم توقيعها في إطار التعاون الثنائي عبر الوطني

تحرص الهيئة العامة لمكافحة الفساد على التعاون مع الجهات الدولية النظيرة بهدف تبادل الخبرات في مجال التعاون الثنائي لمكافحة الفساد والوقاية منه، وعلى ضوء ذلك وقعت الهيئة عدد من مذكرات التفاهم شملت الجهات التالية:

- 1 - لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية، جمهورية كوريا الجنوبية.
- 2 - هيئة مكافحة الفساد في جمهورية فرنسا.
- 3 - هيئة الرقابة الإدارية، جمهورية مصر العربية.
- 4 - هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، دولة فلسطين.
- 5 - هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: عضويات المنظمات والهيئات الدولية

انضمت الهيئة في 13 أكتوبر 2021 إلى شبكة تبادل معلومات، وهي الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد (GLOBE Network) التابعة للأمم المتحدة، حيث توفر الشبكة منصة لتبادل المعلومات بين ممارسي إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية لمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم. يوفر هذا المركز الافتراضي الشامل المعرفة والموارد والأدوات اللازمة لتتبع حالات الفساد عبر الحدود والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بما فيه بيان هيكل اتخاذ القرار وقنوات الاتصال الآمنة.

ثالثاً: الأعمال المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

1 - استعراض تنفيذ مدى امتثال دولة الكويت لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الإطار العام الحاكم لمنظومة مكافحة الفساد على الصعيد الدولي، وكانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أنشأت استجابة لمتطلبات المادة (6) من هذه الاتفاقية، وقد حرص المشرع في متن المادة (4 فقرة 2) من قانون إنشاء الهيئة، على منح الهيئة الاختصاص بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك تطبيق كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي تمت الموافقة عليها، فضلاً عن مباشرة إجراءات استعراض تنفيذ دولة الكويت لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلى ضوء ذلك أصدرت الهيئة القرار رقم (1) لسنة 2021 بتشكيل فريق العمل المعني بمتابعة كافة إجراءات ومتطلبات استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لدولة الكويت منبثقاً عن لجنة الشؤون الدولية والمؤشرات والتقارير المشكلة بالقرار رقم (63) لسنة 2021 برئاسة نائب رئيس الهيئة.

وقد أسند إلى هذا الفريق، مهام متابعة كافة الإجراءات ومتطلبات إعداد الردود الخاصة بدولة الكويت على قوائم التقييم الذاتي بشأن استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات الوطنية المعنية، وذلك في سياق الدورة الثانية من عملية استعراض تنفيذ أحكام الفصلين الثاني المتمثل في (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ضوء أحكام قرار مؤتمر الدول الأطراف رقم (3/1).

وقد عقد فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعة من الاجتماعات من أجل متابعة آخر التطورات بشأن قائمة ردود الهيئة على التقييم الذاتي التي تم إرسالها إلى أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أبريل من العام 2018، حيث قام خبراء جمهورية قرغيزيا ودولة أنتيغوا وباربودا المستعرضتين لدولة الكويت، بدراسة ردود دولة الكويت وتقديم ملاحظاتهم بشأنها في أواخر العام 2020 حيث قام فريق الاستعراض في الهيئة بإعداد الردود على هذه الملاحظات والاستفسارات وإرسالها من ثم إلى أمانة المؤتمر بتاريخ 16 يونيو 2021، بالتوازي مع الاستعداد لخبراء الدولتين المستعرضتين لعقد الزيارة القطرية المزمع تنظيمها في دولة الكويت خلال الربع الثاني من عام 2022 والتي سيتبعها التوافق حول اعتماد الملخص التنفيذي والتقرير النهائي (التقرير القطري) ونشره من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

2 - مشاركة الهيئة العامة لمكافحة الفساد في تقييم تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة

شاركت دولة الكويت في عملية تقييم تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تنفيذها لأحكام الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من الاتفاقية الأممية، حيث تم دراسة وتحليل وإعداد وإرسال ملاحظات واستفسارات الهيئة، حول ردود دولة الإمارات بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ومن جانب آخر، قامت الهيئة بإعداد تقرير تفصيلي بشأن تعديل وتحديث قائمة مجموعة الخبراء الوطنيين الحكوميين لدولة الكويت والمعينين بالمشاركة في عملية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية المشار إليها، وذلك بهدف الاستجابة لما قد يطرأ على أعضائها وصفاتهم ومسمياتهم وبياناتهم الوظيفية من تغييرات.

وقد تم الانتهاء من الاستعراض المكتبي والزيارة القطرية إلى مدينة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وجاري إعداد ومراجعة الملخص التنفيذي والتقرير القطري لدولة الإمارات بالتعاون مع مكتب الأمم المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

رابعاً: مشاركات الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

شاركت الهيئة في حضور العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة باختصاصاتها وأهدافها، وهي على النحو التالي:

- 1 - تدشين مبادرة الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GLOBE Network) التابعة للأمم المتحدة.
- 2 - المشاركة في الدورة الثانية عشر لفريق استعراض التنفيذ في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 3 - المشاركة في الدورة الثانية عشر للفريق الحكومي العامل المفتوح العضوية المعني بـ منع الفساد.
- 4 - حضور اجتماع الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GLOBE Network).
- 5 - حضور الاجتماع المعنون «إنجاح خطط التلقيح ضد كوفيد-19: أي دور لآليات مكافحة الفساد».
- 6 - المشاركة في الاجتماع الافتراضي للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمسائل المالية والإدارية والموضوعية لنشاطات الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد المنظم من قبل الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.
- 7 - المشاركة في الدورة الثانية عشر المستأنفة لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 8 - المشاركة في الدورة الخامسة عشر لفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات.
- 9 - المشاركة في الاجتماع العاشر للخبراء الدوليين مفتوح العضوية المعني بتعزيز التعاون الدولي.
- 10 - المشاركة في الدورة العاشرة لجمعية الأطراف التابعة للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.
- 11 - الزيارة القطرية للخبراء المسؤولين عن الاستعراض المكتبي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- 12 - المشاركة في الاجتماع الأول للشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GLOBE Network) في فيينا - جمهورية النمسا.
- 13 - المشاركة في أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في - شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية.

خامساً: مشاركات الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الاجتماعات الإقليمية

• الأعمال المتعلقة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية

حرصت الهيئة دوماً على المشاركة في فعاليات وأعمال اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث شاركت الهيئة في أعمال وفعاليات مجموعة من الاجتماعات التي عُقدت بمعية اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي الإطار ذاته، فإنه يُذكر أن الهيئة كانت قد قامت بموافاة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمرئياتها حيال تنفيذ القرارات المنبثقة عن اجتماع اللجنة الوزارية السابع، بالإضافة إلى إبداء الآراء حول آلية مشروع (القانون) الاسترشادي بشأن حماية المال العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومشروع دليل حماية المبلغين والشهود لدول المجلس، وكذلك إبداء الرأي في عددٍ من الموضوعات محل الاهتمام المشترك في نظام التعاون من أجل مكافحة الفساد ضمن إطار أعمال اللجنة الوزارية لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد شاركت الهيئة في حضور مجموعة من الفعاليات والاجتماعات على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على النحو التالي:

- 1 - المشاركة في الاجتماع العشرين للجنة الخبراء المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- 2 - المشاركة في الاجتماع السادس لأصحاب سعادة الوكلاء أو المساعدين أو من يقوم مقامهم بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- 3 - المشاركة في الاجتماع السابع للجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- 4 - المشاركة في الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الخبراء المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- 5 - الاجتماع الثاني والعشرون للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون.
- 6 - الاجتماع المكمل للاجتماع الثاني والعشرون للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون.

سادساً: الأعمال المتعلقة بالتعاون العربي والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

حرصت الهيئة دوماً على موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبصفة دورية ومنتظمة بالرؤى القانونية والتوصيات والمقترحات التي تتبناها الهيئة في إطار تعزيز وتفعيل التعاون العربي في هذه المجالات. وفي الإطار الإقليمي العربي شاركت الهيئة في العديد من الفعاليات والاجتماعات العربية على النحو التالي:

- 1 - ورشة عمل إقليمية للعمل على خلق وإيجاد آليات تقنية وفنية للوصول لأفضل السبل لمتابعة التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- 2 - المؤتمر الدولي الثالث «تدابير الوقاية من الفساد في القطاع العام» حوكمة... فاعلية... امتثال الذي نظمته هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية.
- 3 - المنتدى العربي لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد والذي نظمته هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية.
- 4 - أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

الفصل الرابع التشريعات والقوانين

انطلاقاً من اختصاص الهيئة بدراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد، وإيماناً منها بأهمية اكتمال المنظومة التشريعية الخاصة بإعداد مجموعة من القوانين منها مشروع قانون في شأن منع تعارض المصالح، ومشروع قانون بتعديل القانون رقم (31) لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960، بشأن توسيع نطاق مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن جرائم الفساد، ومشروع آخر بتعديل ذات القانون في شأن تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي، وجميعها لا زالت قيد الإصدار لدى مجلس الأمة، ولمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية لما في ذلك من المساعدة في خلق بيئة تشريعية حاضنة لجهود الدولة في مجال مكافحة الفساد، فقد قامت الهيئة بمراجعة جملة من التشريعات والقوانين واللوائح التي أحيلت إليها لإبداء الرأي القانوني بشأنها. يعرض الجدول (4) مشاريع القوانين حسب حالتها.

الجدول (4) مشاريع القوانين حسب حالتها

م	مشروعات القوانين المدرجة على جدول أعمال لجنة التشريعات والقوانين بمجلس الأمة	مشروعات لا زالت في الدورة الحكومية	مشروعات قيد الاعداد والمتابعة في الهيئة
1	مشروع قانون في شأن منع تعارض المصالح. محال إلى مجلس الأمة بالمرسوم رقم (2021/65)، وقيد الدراسة لدى لجنة الشئون التشريعية والقانونية.	مشروع قانون في شأن تنظيم إجراءات تلقي وتنفيذ وتبادل طلبات المساعدة القانونية والقضائية الدولية في المسائل الجزائية. تم إرسال مشروع القانون لمعالي وزير العدل لاتخاذ اللازم نحو إقراره وفقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن	مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.
2	مشروع قانون بتعديل القانون رقم (31) لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960. (الرشوة في القطاع الخاص).		
3	مشروع قانون بتعديل القانون رقم (31) لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960. (مسؤولية الأشخاص الاعتبارية في جرائم الفساد).		

• اقتراحات ومشاريع قوانين تم استطلاع وجهة نظر الهيئة بها

- 1 - القانون رقم (116) لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- 2 - الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات.
- 3 - الاقتراحات بقوانين في شأن حظر تعارض المصالح.

الفصل الخامس

الوقاية من الفساد

أولاً: الوقاية من الفساد

تولي الهيئة العامة لمكافحة الفساد اهتماماً كبيراً في مسألة الوقاية من الفساد، وعلى إثر ذلك خصصت في هيكلها التنظيمي قطاعاً معنياً بالوقاية؛ يختص بوضع الخطط والبرامج الوقائية لمكافحة الفساد؛ من خلال دراسة أنواع ومخاطر الفساد وقياسها ووضع الخطط والإجراءات الكفيلة بتحقيق سبل الوقاية المطلوبة، وإعداد المشروعات التوعوية والتثقيفية بالتنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات الحكومية والخاصة بدولة الكويت، وخارجها مع اتخاذ التدابير الكفيلة كافة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، وإعداد البرامج التعريفية فيما يتعلق بأنشطة الهيئة واختصاصاتها، وكذلك إجراء دراسات ميدانية وأبحاث للتعرف على أسباب انتشار الفساد وظواهره ومواطن تفشيه في أجهزة الدولة، وفق أفضل الممارسات العالمية وذلك تنفيذاً لما جاء بقانون الهيئة وتفعيلاً لأولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024).

وحرصت الهيئة على توظيف وسائل الإعلام المختلفة كقنوات لإيصال رسالتها التوعوية والتثقيفية لمختلف شرائح المجتمع من خلال التعاون مع المؤسسات التعليمية ودور العبادة والمؤسسات البحثية في تفعيل برامجها الوقائية والتوعوية، وتوظيف وسائل الإعلام لنشر إنتاجها الإعلامي التوعوي، كما تم إرسال رسائل نصية مرفق بها رابط لمشاهدة الفلاشات التوعوية، عبر خدمة الرسائل النصية SMS للخاضعين لقانون الهيئة.

وفيما يلي بيان لأعمال الهيئة المتعلقة بنشاط الوقاية مع المؤسسات المختلفة، الحكومية والخاصة ووسائل التواصل الاجتماعي:

1 - في مجال التعليم

أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة تفعيل التدابير الوقائية والمتضمنة السياسات والممارسات ذات الصلة بمكافحة الفساد، وإذكاء الوعي والتثقيف بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه، ونشر برامج توعية عامة تشمل المناهج الدراسية والجامعية، كما نص قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية على التعاون مع المؤسسات التعليمية ودور العبادة لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة.

وفي هذا الإطار عمدت الهيئة على ترجمة هذه الأهداف عبر توقيع مذكرتي تفاهم في مجال التوعية والتثقيف مع كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي لتيسير أوجه التعاون المختلفة من برامج توعية وأنشطة تثقيفية ودراسات بحثية لدعم تعزيز النزاهة والشفافية والحوكمة في قطاع التعليم.

كما وضعت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مبادرات خاصة بشأن ادماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع، وعلى ضوء اختصاصات الهيئة الوقائية والتوعوية نعرض أهم البرامج والأنشطة التي تمت في مجال التعليم خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

أ. تنظيم ورش عمل توعوية لطلبة المعهد العالي للاتصالات والملاحة التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب حول الأخلاقيات الوظيفية والتي استهدفت التعريف بمدونات السلوك الوظيفية، وتحديات ممارس الوظيفة العامة لمخاطر الفساد وسبل تعزيز النزاهة والشفافية في العمل.

ب. تقديم ورشة توعوية بعنوان (النزاهة في القطاع التعليمي والصحي) بالتعاون مع كلية الطب المساعد بجامعة الكويت حول مخاطر الفساد في القطاع التعليمي والصحي، وكيفية تعزيز النزاهة فيه، والتعريف بدور الهيئة في مجال منع الفساد والوقاية منه.

ج. دعم مشاركة أكاديميين كويتيين في مجال تعزيز النزاهة ومنع الفساد في التعليم في المؤتمر المعنون بـ(نزاهة التعليم) المنبثق من مبادرة «تعليم مكافحة الفساد وتمكين الشباب -غريس-» التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC والتي أقيمت على هامش الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، بهدف تشجيع التعليم في مجال مكافحة الفساد وتبادل الممارسات الجيدة بين المعلمين، وكذلك في إعداد الدراسات والمنشورات عن مكافحة الفساد والنزاهة في مجال التعليم في القطاعين العام والخاص.

د. إطلاق حملة توعوية بالتعاون مع جامعة الكويت، ووزارة التربية للتوعية بمخاطر الغش الدراسي وآثاره على المخرجات الوطنية في مجال التعليم خلال فترة الاختبارات العامة للفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2021/2022، بالإضافة إلى إحياء اليوم العالمي للتعليم والتركيز على أهمية تعزيز النزاهة بالتعليم باعتباره أحد أهم الأولويات لمواجهة مخاطر الفساد عالمياً.

هـ. الانتهاء من إعداد مشروع توعوي لشريحة الطلاب الجامعيين (نادي نزاهة الجامعي)، والذي يهدف إلى دعم البرامج والجهود التي تشجع الطلبة على ممارسة النزاهة والشفافية وغرس القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وصولاً لإعداد جيل متسلح بالمعرفة والقواعد العامة التي تساعد على مواجهة تحديات الفساد في الوظيفة العامة عند انخراطهم في سوق العمل، وذلك بالتنسيق مع عمادة شؤون الطلبة بجامعة الكويت.

و. إعداد دراسة بشأن مشاركة الهيئة في مبادرة غريس العالمية (تعليم مكافحة الفساد وتمكين الشباب) لتشجيع التعليم في مجال مكافحة الفساد وسيادة القانون وتبادل الممارسات الجيدة في مجال التعليم بين الدول الأعضاء بالاتفاقية.

ز. التعاون مع وزارة التربية من خلال رعاية مسابقة طلابية ضمن نشاط المسرح المدرسي بهدف نشر الوعي وتعزيز مفاهيم وقيم النزاهة والشفافية وحماية المال العام لدى الطلاب عبر أنشطة مسرحية ومعالجات درامية بجهود طلابية.

2 - في مجال التوعية المجتمعية ودعم الرقابة الوقائية للمؤسسات الحكومية

أكدت الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد على ضرورة تفعيل كافة الجهود التي يتحتم على الدولة وأجهزتها ومؤسساتها الحكومية منها وغير الحكومية، بذلها من أجل ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمنع الفساد ومكافحته تُعزز مشاركة المجتمع، ومنها ضمان تعريف الناس ببيئات مكافحة الفساد وتوفير سبل التواصل معها من الجمهور حول البلاغات ذات الصلة بالأفعال المجرمة بالقانون.

كما نص قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية على ضرورة التنسيق مع كافة وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها، ومنها سياسة الإبلاغ وحماية المبلغين وسرية البيانات مع تقديم كشف الذمة المالية للفئات الخاضعة للقانون والتعريف بها، والتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة لإعداد برامج توعية عامة تتعلق بنشاط الهيئة.

وفي هذا الإطار تم ترجمة هذه الأهداف عبر توقيع مذكرات تفاهم في مجال التوعية والتثقيف مع كل من وزارات الإعلام ووزارة الدولة لشئون الشباب ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بهدف تيسير أوجه التعاون المختلفة من برامج توعية وأنشطة تثقيفية ودراسات بحثية لدعم تعزيز النزاهة والشفافية والحوكمة في مختلف المجالات ذات الصلة بالمجتمع ومنتسبي الجهات الحكومية.

ومن أبرز الأعمال المنجزة في مجال التوعية المجتمعية ودعم الرقابة الوقائية للمؤسسات الحكومية خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

أ. الإستمرار في التعاون مع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية عبر تخصيص خطبة الجمعة في شهر ديسمبر بما يتزامن مع إحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد وتبليط الضوء على مكافحة الفساد وسبل تعزيز النزاهة والشفافية والتشجيع على الإبلاغ عن جرائم الفساد والتأكيد على المسؤولية المجتمعية لمنع الفساد والوقاية منه من واقع ما دعت له الشريعة الإسلامية والسنة النبوية.

ب. تنظيم ورشة توعوية بعنوان «مكافحة التلاعب بالنتائج والإبلاغ عن المخالفات» لمنتسبي أكاديمية حكام المستقبل التابعة لاتحاد كرة القدم الكويتي بالتعاون مع كل من وزارة الدولة لشئون الشباب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، والتي تهدف إلى تعزيز النزاهة في المجال الرياضي.

ج. المشاركة بمحاضرة عن دور الهيئة في مكافحة الفساد وأثر ذلك على وضع دولة الكويت في المؤشرات الدولية التي استهدفت المتخصصين في مجال البنوك المصرفية بدولة الكويت عن آلية مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال.

د. التعاون المشترك مع وزارة الداخلية ممثلة بأكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية عبر الاطلاع على الآليات المتبعة لقبول الطلبة المستجدين في الأكاديمية بما يحقق النزاهة والشفافية في الإجراءات المتبعة في ذلك.

هـ. تقديم الدعم الوقائي للهيئة العامة للغذاء والتغذية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال التعريف بأفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي وحوكمة الجهاز الإداري لدى الهيئة ومناقشة سبل تعزيز الشفافية والنزاهة الإدارية في منظومة عمل الهيئة.

و. دعم مبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بشأن تقييم وتطوير مدونات سلوك الموظف العام، وعقد جلسات نقاشية بمشاركة مؤسسة الشركاء العالميين البريطانية بهدف تطوير مدونات السلوك الوظيفي بالاسترشاد بأفضل الممارسات العالمية وآليات تدريب المشرفين على تطبيق وتعميم المدونات للموظفين العموميين وتنفيذها وتحسين كفاءة العاملين ورفع مستوى ثقافة الشفافية والنزاهة لدى الموظفين.

ز. توقيع مذكرة تفاهم في مجال التوعية والتثقيف مع مؤسسة البترول الكويتية لتعزيز نشر التوعية بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة للعاملين في القطاع النفطي وتطوير برامج تدريب وورش عمل في مجالات الوقاية من الفساد ومنع أسبابه.

ح. تنفيذ دورات توعية لمنتسبي برامج وزارة الدولة لشئون الشباب والهيئة العامة للشباب ضمن أنشطة دوري الإبداع الشبابي وتعزيز ثقافة منع الفساد والنزاهة والشفافية، وغرس القيم الفاضلة لدى نفوس الطلبة والمشاركين. (المبادر المحترف لدى أصحاب المشاريع الصغيرة) (الالتزام بمبادئ النزاهة والشفافية).

ط. التنسيق بين الهيئة مع وزارة الدفاع لدراسة وتحليل نتائج دولة الكويت على مؤشر نزاهة الدفاع الحكومي (GDI)، في إطار التعاون وتقديم الدعم بهدف تحسين مركز دولة الكويت على المؤشر الصادر من منظمة الشفافية الدولية من خلال تعزيز الإفصاح الحكومية وشفافية الإجراءات، وبمشاركة جمعية الشفافية الكويتية.

ي. إحياء فعاليات اليوم العالمي لمكافحة الفساد في التاسع من ديسمبر 2021 والذي أقرته الأمم المتحدة لإذكاء الوعي بمخاطر الفساد والوقاية منه، من خلال تنظيم المنتدى الأول لمكافحة الفساد بمشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، وعدد من ممثلي منظمات دولية ومحلية ومجتمع مدني والذي تناول محورين هما (حق الوصول للمعلومات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، ودور الإفصاح عن الذمة المالية في منع ومكافحة الفساد) والخروج بمجموعة من التوصيات الهامة في مجال دعم الجهود الرامية لتحسين البرامج والقوانين ذات الصلة والإعلان عنها.

ك. إعداد وتنفيذ برامج تواصلية وحملات توعية مع المجتمع ومؤسسات الدولة لرفع الوعي بدور واختصاصات الهيئة وتشجيع المسؤولية المجتمعية نحو المشاركة الفاعلة في جهود مكافحة الفساد والوقاية منه وصولاً لتكوين بيئة حاضنة للنزاهة ضد الفساد والتي تضمنت:

- نشر وطباعة وبث رسائل توعية وفلاشات تثقيفية تلفزيونية وإذاعية وإعلانات دورية عبر وسائل الإعلام الرسمية ومنصات التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والإنجليزية للتعريف بقانون الهيئة واختصاصاتها والتشجيع على الإبلاغ عن جرائم الفساد، وتقديم إقرارات الذمة المالية، وقانون حق الاطلاع على المعلومات، ومدونات السلوك الوظيفية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024).

- إنتاج وتطوير محتوى توعوي وإذاعي لمخاطبة الجمهور ويتضمن الدراسات والتقارير التي أعدتها الهيئة.

3 - في مجال التعاون مع منظمات المجتمع المدني

تقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم دوراً مهماً في بناء ثقافة مجتمعية وقيم وممارسات، والمشاركة الواسعة في الشأن العام، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي العام بمكافحة الفساد، عبر الدفع نحو ضغط اجتماعي للإصلاح والتأثير نحو مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين، كما وأكدت الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد على ضرورة تفعيل مشاركة المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة باعتباره شريك رئيسي فيها.

وقد نص قانون إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية على تشجيع التعاون مع المجتمع المدني مع تعزيز دوره في جهود وقاية المجتمع من مخاطر الفساد والتوعية بمخاطره ومنع أسبابه، بالإضافة إلى وضع استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد إطار حوكمة للتعاون من خلال مبادرات شملت المجتمع المدني في تنفيذها والمشاركة في إعدادها، وقد أطلقت الهيئة في عام 2021 آلية حوكمة شملت مجموعة من المبادئ، وأوجه التعاون المشتركة لتيسير التنسيق مع عدد من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة باختصاصات الهيئة ومبادرات الاستراتيجية، ومن أبرز الأعمال المنجزة والتي نفذت بالتعاون مع المجتمع المدني خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

أ. تنظيم دورة تدريبية للمتطوعين مراقبة الانتخابات التكميلية وذلك بالتعاون المشترك مع جمعية الشفافية الكويتية وعدد من الخبراء المختصين والتي تم التطرق فيها إلى مدونة سلوك المراقب الانتخابي وقانون الانتخاب الكويتي.

ب. المشاركة في أنشطة تفاعلية وتوعوية تفاعلية لمنتسبي مؤسسة لويك التطوعية بهدف رفع الوعي بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة ضمن برنامجها الصيفي تحت عنوان «كلنا للكون» في صيف عام 2021.

ج. تنظيم ندوات افتراضية ضمن فعاليات نادي نزاهة الصيفي الثالث تحت عنوان «نزاهة التعليم وتعليم النزاهة» بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية بمشاركة نخبة من المختصين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني.

د. دعم مبادرة جمعية المدققين الداخليين الكويتية بشأن تعميم منهجية موحدة لمكاتب التدقيق الداخلي للمؤسسات الحكومية بالتنسيق مع ديوان المحاسبة الكويتي لضمان نزاهة وشفافية أداء الجهات الحكومية ورفع كفاءتها وتحسين مستوى الخدمات لديها، وإعداد تقرير بشأنها تمهيداً لمتابعة تفعيل المبادرة على النحو الذي يضمن تعميم المنهجية ورفع كفاءة مكاتب التدقيق الداخلي وحماية المال العام وتطوير مستوى الخدمات الحكومية بما يدعم أهداف خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة.

هـ. التنسيق مع جمعية الشفافية الكويتية لمناقشة نتائج مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في يناير 2022 ودراسة أبرز الملاحظات والتوصيات بشأنها بهدف تحسين نتائج دولة الكويت بالمؤشر مستقبلاً، وتفعيل اختصاصات الهيئة بشأن تشجيع منظمات المجتمع المدني على دراسة التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات العالمية بهدف تحسين مركز دولة الكويت على هذه المؤشرات.

و. تقديم محاضرات توعوية والمشاركة بأنشطة تفاعلية تدريبية لمنتسبي الجمعية الاجتماعية الثقافية النسائية ضمن مبادرة فتيات قيادات لدعم مبادرة الـ G4G المعنية بإعداد القيادة النسائية الفاعلة، ومؤسسة لويك التطوعية لتعزيز سلوك النزاهة والشفافية والتصدي للفساد وإحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

ثانياً: دار نزاهة

من منطلق تعزيز التواصل المعرفي واهتماماً بتتمة معارف العاملين في الهيئة، واستكمالاً لأنشطة مكتبة الهيئة (دار نزاهة)، تم تزويد المكتبة بمصادر معلومات جديدة (كتب ودوريات)، وعليه أصبحت تضم خلال العام كتب ودوريات بلغ عددها (1272)، كما تمت رقمنة (دار نزاهة) من خلال برنامج الإدارة المكتبية، بالإضافة إلى تعزيز صفحة دار نزاهة الالكترونية بالمزيد من المعلومات من خلال إعداد نشرات شهرية تناولت المواضيع ذات الصلة بمجال عمل الهيئة وأبرز القضايا التي تناولتها الدراسات البحثية، والمؤتمرات الدولية المعنية بالحوكمة والنزاهة والشفافية وحقوق الاطلاع ومدونات السلوك والابلاغ والذمة المالية والأمن السيبرالي، وغسيل الأموال، وتعارض المصالح، ومكافحة الفساد.

ونظمت دار نزاهة حلقة نقاشية مع مؤلف كتاب (الفساد في المجتمع الكويتي وتأثيره على الهوية المجتمعية) لمناقشة نتائج الدراسات التي تضمنها الكتاب.

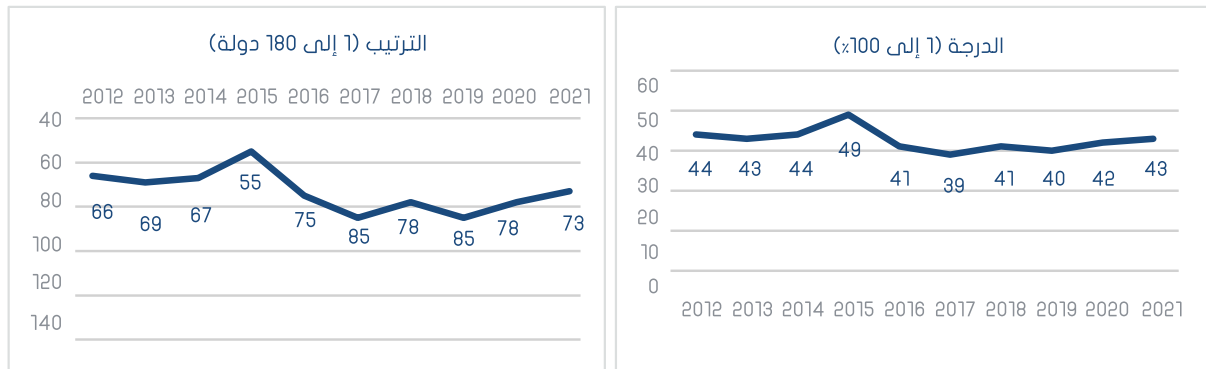
وتتفيداً لمبادرات الاستراتيجية الوطنية ستقوم الهيئة بتصميم منصة لتبادل المعرفة، ولجمع الممارسات الجيدة الخاصة بمكافحة الفساد والحوكمة، وبحيث تكون المرجع الأساس لجميع أصحاب المصلحة الذي يحاربون الفساد، حيث ستكون هذه المنصة هي نواة للوصول إلى أية بيانات ذات علاقة، وتحديد طبيعة البيانات والدراسات ومصادرها، وجمع كل هذه الدراسات والبيانات على منصة موحدة يتم مشاركتها مع أصحاب المصلحة.

ثالثاً: الكويت على مؤشر مدركات الفساد CPI العالمي

تنفيذا لاختصاص الهيئة العامة لمكافحة الفساد الوارد في قانونها بمتابعة المؤشرات الدولية المعنية بالفساد فإن الهيئة وعلى مدى سنوات متتالية قامت بمتابعة ودراسة وتحليل مؤشر مدركات الفساد CPI-corruption perception index لفهم طريقة احتساب النتائج الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بما في ذلك تحليل مصادر التقييم وطرق تجميع البيانات وتفاصيل ترتيب دولة الكويت وفقاً لمقياس مؤشر مدركات الفساد، وقد أصدرت الهيئة تقريرها الذي ينطوي على تحليل لنتيجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2021، والتوصيات المبنية على أساس دراسة التدابير الوقائية ذات الصلة بالمؤشر والتي من شأنها أن تساهم في تحسين مستويات الأداء في مؤشر مدركات الفساد.

جاء ترتيب دولة الكويت 73 عالمياً من أصل 180 دولة (وذلك بتحسين مقداره 5 مراتب عن العام الماضي)، وبمجموع درجات 43 من أصل 100 درجة (وذلك بتحسين مقداره درجة واحدة)، وهي تساوي المعدل العام لجميع الدول (43 من 100). وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي جاء ترتيب الكويت الخامس، واحتلت المرتبة السابعة عربياً، وتجدر الإشارة إلى أن درجة دولة الكويت هي أعلى من المعدل العام لدرجات الدول العربية بمقدار 9 درجات (المعدل العام المقدر بـ 34 لدرجات الدول العربية).

يرصد الشكل رقم (26) تطور درجات دولة الكويت وترتيبها عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من العام 2012 (سنة الأساس) حتى العام 2021.



الشكل (26) درجة وترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2021-2012

الفصل السادس الدعم المؤسسي

أولاً: التدريب

بلغ إجمالي البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2021-2022، (72) برنامج تدريبي، والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

الجدول (5) البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2021-2022

م	البرامج	عدد البرامج التدريبية	عدد المشاركين
1	البرامج التعاقدية	17	235
2	البرامج الفردية	40	117
3	البرامج الخارجية	7	14
4	البرامج التدريبية المسجلة	8	123
	الإجمالي:	72 برنامج تدريبي	489 مشارك

ثانياً: خطة التعيينات وأهدافها

تم إعداد خطة التعيينات للدرجات الشاغرة الجديدة بالهيئة في ضوء احتياجات كافة القطاعات من حيث الخبرات والتخصصات المطلوبة ومدى حاجة الوظيفة لها، ومن أجل العمل على ضمان أقصى درجات الشفافية والنزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في عمليات الإعلان والاختبار والتعيين في الهيئة وفقاً لما يتطلبه قانون حق الاطلاع في أهمية الإعلان عن الوظائف الشاغرة، وشروط وضوابط التعيين فيها، وأسماء ونتائج الاختبارات والمقابلات الشخصية للمقبولين،

كما تؤكد الهيئة أنها تحرص في إجراءات التعيين وشغل الوظائف بها على إجراء اختبارات متخصصة، واختبارات للقدرات الشخصية، ومقابلات شخصية، فضلاً عن تحديد التخصص المناسب لكل متقدم لشغل الوظائف قبل بدء عمليات الاختبار، وذلك لضمان مرور كل متقدم بالاختبارات المناسبة لتخصصه.

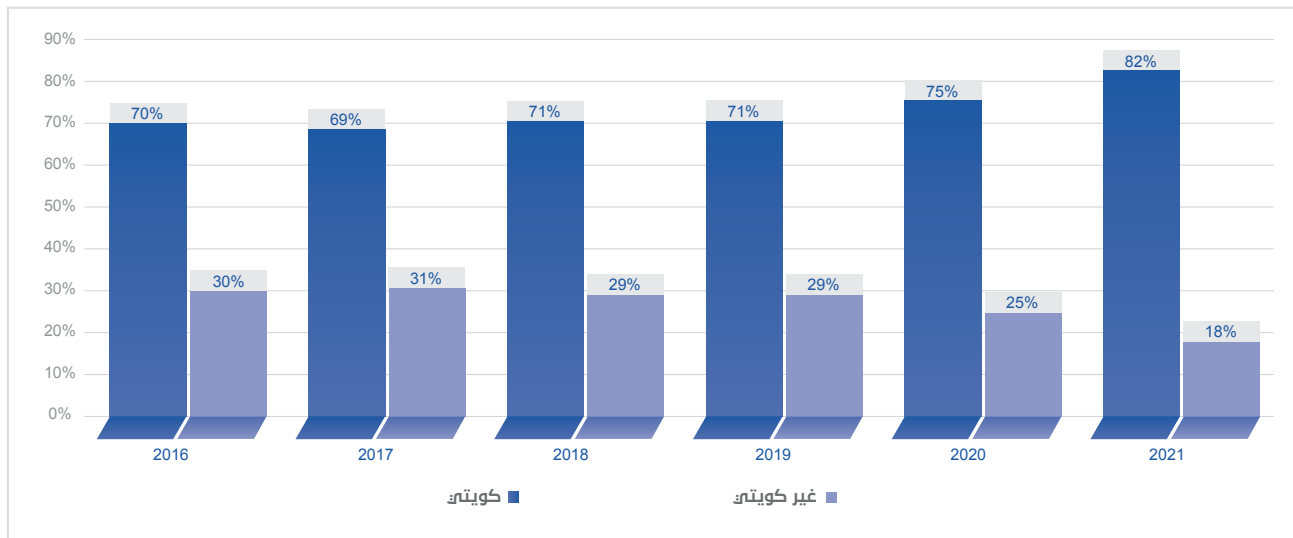
ثالثاً: أعداد الموظفين العاملين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ التأسيس في 2016 وحتى 2021

يعرض الجدول رقم (6) أعداد العاملين في الهيئة منذ نشأتها، حيث يتبين وجود زيادة ملحوظة في العام 2021 بالمقارنة عام 2020، بلغت نسبتها 26%، جاء ذلك نتيجة لتنفيذ خطة التعيينات في الهيئة.

الجدول (6) أعداد العاملين في الهيئة من 2016 إلى 2021

السنة	كويتي		غير كويتي		الإجمالي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
2016	62	50	46	1	159
2017	59	48	46	1	154
2018	58	48	43	1	150
2019	58	46	42	1	147
2020	72	56	41	1	170
2021	94	81	39	-	214

يُلاحظ من الشكل رقم (27) أن نسبة العاملين الكويتيين في الهيئة في عام 2021 هي 82%، وهي الأعلى منذ إنشاء الهيئة، وذلك تماشياً مع سياسة الدولة في الإحلال.



الشكل (27) أعداد العاملين في الهيئة من 2016 إلى 2021 حسب الجنسية

الباب الرابع الحساب الختامي

أولاً: الإيرادات

بلغت الإيرادات المقدرة للسنة المالية 2022/2021 مبلغاً وقدره 29,000 د.ك وبلغت الإيرادات الفعلية المحصلة خلال السنة المالية مبلغاً وقدره 70,061.774 د.ك إلى 2022/03/31 وبزيادة قدرها 41,061.774 د.ك عن المبلغ المقدر ونسبة زيادة بلغت 141.59 %.

ثانياً: المصروفات

بلغت ميزانية الهيئة المعتمدة السنة المالية 2022/2021 مبلغاً وقدره 10,017,000 د.ك في حين بلغ المنصرف الفعلي مبلغاً وقدره 9,332,209.663 د.ك إلى 2022/03/31 بنسبة 93% من إجمالي المعتمد بالميزانية وفيما يلي جدول يوضح المنصرف والوفر على مستوى الأبواب.

الجدول (7) ميزانية 2022/2021

رقم	الباب	المعتمد	المنصرف	الوفر	نسبة الصرف
21	تعويضات العاملين	8,645,000	8,348,273	981	96.6 %
22	السلع والخدمات	1,242,000	874,829	977	70.4 %
28	مصروفات وتحويلات أخرى	37,000	25,025	575	67.6 %
32	شراء الأصول غير المتداولة	93,000	84,082	804	90.4 %
	الجملة	10,017,000	9,332,209	337	93.2 %



الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority



@nazaha_gov_kw



www.nazaha.gov.kw

